A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.45
7 December 1990

ARABIC

الجمعية العامة

UN [illegible]
JAN 9 1 199
UN/SA [illegible]

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد روكاشازا (رواندا)
(نائب الرئيس)

- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا [١٥٣]

(أ) برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

(ب) تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا

(ج) الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول

(د) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا

(هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روكاشازا (رواندا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٥٣ من جدول الاعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

(أ) برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

(ب) تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا

(ج) الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول

(د) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا (A/45/581 و Add.1)

(هـ) مشاريع قرارات (A/45/L.20 ، A/45/L.21 و Corr.1 ، A/45/L.22)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى المذكرة الشفوية (A/45/427) المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ والموجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الامم المتحدة والرسالة (A/45/554) المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والموجهة إلى الامين العام من الممثلين الدائمين لبوتسوانا وهولندا لدى الامم المتحدة والرسالة (A/45/591) المؤرخة ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ والموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لسيراليون لدى الامم المتحدة .

ومعروض على الجمعية العامة أيضا ثلاثة مشاريع قرارات واردة في الوثائق A/45/L.20 ، A/45/L.21 و Corr.1 و A/45/L.22 ومقدمة على التوالي في إطار البنود الفرعية (أ) و (ب) و (ج) من البند ١٥٣ من جدول الاعمال .

وما لم يكن هناك اعتراض ، أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في هذه المناقشة في الساعة ١١ من صباح اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لذا ، أطلب من الممثلين الذين يودون المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين بأسرع وقت ممكن .

أعطي الكلمة الآن لممثل اوغندا الذي سيتكلم باسم منظمة الوحدة الافريقية ، وسيتولى عرض مشاريع القرارات الثلاثة .

السيد كامونانواير (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ما ينيف عن أربعة أعوام تقريبا ، اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع ، في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة ، برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وقد جرى استعراض منتصف المدة لهذا البرنامج في عام ١٩٨٨ . ويمثل البرنامج إطارا فريدا من نوعه للتعاون من أجل التنمية بين افريقيا وبقية المجتمع الدولي . وتجتمع الجمعية العامة في هذه الدورة لكي تضطلع بعملية الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج العمل هذا . وفي الوقت ذاته ، تجتمع الجمعية العامة لمناقشة تقرير فريق الخبراء التابع للأمين العام والمعني بمشاكل السلع الأساسية في افريقيا .

إن المجتمع الدولي ، باعتماده برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، قد أيد برنامج أولويات افريقيا ، وسلّم بالحاجة إلى إيجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة ، وتعهد ببذل كل الجهود من أجل توفير الموارد الكافية لدعم التنمية الافريقية . والتزمت افريقيا ، من جانبها ، بأن تحقق على المستويات الوطنية أهداف برنامج الأولويات ، وأن تسعى حثيثا إلى إجراء إصلاحات سياسية مناسبة بغية ضمان التعبئة الكاملة للموارد المحلية للتنفيذ الناجح لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

وفي نهاية المطاف ، لاتزال الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية في القارة خطيرة اليوم على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بُذلت . ولم تحرز برامج التكيف الهيكلي التي تحظى بتأييد دولي والتي قامت بها بلدان عديدة في المنطقة فرادى وجماعات لوقف

التدهور المستمر في الاداء الاقتصادي الافريقي وعكس اتجاهه تقدما كبيرا . ولاتـــزال مرافق الانتاج والهياكل الاساسية في تدهور مستمر . وانخفض دخل الفرد انخفاضا كبيـــرا وكذلك انتاج الاغذية . ويعاني غالبية السكان من آفة الفقر بسبب تدهور زراعـــة الكفاف . وفي واقع الامر ، مازالت نوعية الحياة في افريقيا تشهد ترديا شديدا بسبـــب الخفض الشديد للنفقات في مجالات الصحة العامة والسكن والتعليم وغيرها من الخدمـــات الاجتماعية .

إن الاحصائيات الواردة من افريقيا مروعة . فلا تتيسر المياه الصالحة للشرب إلّا لـ ٢٣ في المائة من الافريقيين . ولا يوجد في افريقيا إلّا طبيب واحد لكل ٣٤ ألف نسمة . والبطالة متوطنة . ووفيات الاطفال الرضع يبلغ معدلها ١٢٠ في كل ألف . ولا يلم بمبادئ القراءة والكتابة سوى ٥٠ في المائة من السكان البالغين . ولا يتجاوز صافي نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية ٥٦ في المائة . وخمسون في المائة من اللاجئين في العالم أفارقة ، وعشرون في المائة من الافريقيين الذين تركوا بلادهم لاجئون . وعدد البلدان الافريقية التي تصنّف على أنها من أقل البلدان نموا زاد من ٣١ إلى ٣٨ في الثمانينات . ومن بين البلدان الـ ٣٦ منخفضة الدخل التي تعاني أشد المعاناة من الديون ، هناك ٣٤ بلدا في افريقيا .

ويحتاج مناخ الاستثمار في افريقيا إلى تطوير كبير . ومع ذلك فمن غير المرجح أن يكفي هذا إن لم يكن المناخ الاقتصادي الخارجي عاملا مساهما في هذه العملية . ولا شك في أن تفاقم المشاكل الاقتصادية في افريقيا يعود إلى المناخ الدولي السلبي الذي يعرقل الجهود التي تبذلها افريقيا لإنعاش اقتصاداتها وتنشيطها ، ويكفي أن نشير إلى التدهور الحاد في أسعار السلع الاساسية ، وانخفاض معدلات التبادل التجاري بنسبة تتعدى ٤٠ في المائة في غير صالح افريقيا ، وتدهور تدفقات الموارد بالقيمة الحقيقية وتزايد أعباء المديونية ، ومؤخرا ، الآثار الواقعة على اقتصادات معظم البلدان الافريقية من جرّاء ارتفاع أسعار النفط بسبب الأزمة الاخيرة .

ومن الجليّ أن ترتيبات الدعم الدولي التي تتخذ لمساعدة البلدان الافريقية على التوصل إلى مستويات التنمية القابلة للاستمرار ، لاتزال على قدر كبير من القصور .

هناك عوامل أخرى تخرج عن نطاق سيطرة القارة الافريقية ، ولم تحظ بالاهتمام الكافي آثارها على تخصيص الموارد المحلية . وتشمل هذه العوامل الخارجية الكوارث المناخية المدمرة كالجفاف والتصحر في اثيوبيا والساحل والفيضانات في السودان ، وسياسات الزعزعة التي تحظى بتأييد خارجي ، ولاسيما في الجنوب الافريقي . كل هذه العوامل كانت لها آثار خطيرة على التدهور الاقتصادي في افريقيا .

وهذا لا يعني أن المجتمع الدولي كان عديم الاستجابة كليا للمحنة الافريقية . إننا نتلقى قدرا معينا من المساعدة ، ولكن هذا الدعم لا يكفي على الاطلاق بالنظر إلى ضخامة المشاكل التي تواجهها افريقيا .

وهناك الآن توافق عالمي في الآراء على أن استراتيجية الديون غير كافية على الإطلاق ، ولاسيما خطة تورونتو للبلدان الافريقية منخفضة الدخل . وبحلول نهاية عام ١٩٨٩ نجد أن عدد البلدان الافريقية التي أعادت جدولة ديونها لدى نادي باريس وفقا لشروط تورونتو لم يكن يتجاوز ١٢ بلدا ، وكان مجموع الوفورات الاجمالية التي حققتها من مدفوعات الفوائد حوالي ٥٠ مليون دولار . ولا يمثل هذا أكثر من ٢ في المائة من التزامات خدمة الديون التي كان يجب على هذه البلدان الوفاء بها في عام ١٩٨٩ . إن اقتراحات تخفيف الديون التي قُدمت مؤخرا يجب أن تحظى بالاهتمام العاجل من المجتمع الدولي . وتشمل هذه الاقتراحات موقف منظمة الوحدة الافريقية ، ومبادرتي المملكة المتحدة وهولندا ، واقتراحات كراكسي لتأجيل الديون وإسقاطها .

والبلدان الافريقية عاقدة العزم على إرساء أساس متين للتحول والتنمية الاقتصاديين القابلين للاستمرار والمعتمدين على الذات والمرتكزين على العامل البشري . وتحقيقا لهذا الهدف اضطلعت البلدان الافريقية في الأعوام الأخيرة بالمبادرات التالية .

أولا ، منذ اعتماد خطة عمل لاغوس بُذلت جهود جادة لإقامة تعاون وتكامل اقتصاديين في القارة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . ولقد كُلف رئيس بلدي ، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، بتنشيط المناقشات المؤدية إلى الاتفاق على معاهدة تنشئ المجموعة الاقتصادية الافريقية بحلول منتصف عام ١٩٩١ .

ثانيا ، هناك اتحاد واتفاق بين البلدان الافريقية على الاطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي للانعاش والتحول الاقتصاديين والاجتماعيين . وقد أوصي المجتمع الدولي بهذا البرنامج بصفته أساسا للتعاون مع بلدان المنطقة . ويستمر العمل المكثف في افريقيا لمواصلة تطوير المفاهيم والصكوك الجديدة في الإطار البديل .

ثالثا ، تشكل خطتا عمل القاهرة وكمبالا المعنيتان بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار جهدين اقليميين هامين لمعالجة قضايا البيئة في إطار التنمية الاقتصادية المتماسكة والقابلة للاستمرار .

رابعا ، يوضح الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول ، الذي أُعد في أروشا في آذار/مارس ١٩٩٠ ، أنه بدون إدخال تحسينات في الادارة ، فإن التنمية لن تكون منصفة أو قابلة للاستمرار . وتلتزم بلدان افريقية عديدة بتحقيق أهداف هذا الميثاق .

خامسا ، تعبِّر مبادرة باماكو عن الالتزام الفعال لشعوب القارة بتحديد خططها وبرامجها للرعاية الصحية وتطبيقها حتى عام ٢٠٠٠ .

سادسا ، اعتُمد ميثاق حقوق الطفل ورفاهيته في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٩٠ .

لقد قرأت الآن وفود عديدة البيان الختامي للمؤتمر المعني بافريقيا والمنعقد في ماستريخت بهولندا من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وقد هيأ المؤتمر فرصة لكبار الممثلين من افريقيا والبلدان الصناعية ، وكذلك من المؤسسات المالية متعددة الاطراف ، للتوصل إلى توافق في الآراء حول المسائل الاساسية التي تؤثر على التنمية في افريقيا . ومنظمة الوحدة الافريقية ترحب بمبادرة ماستريخت المنصبَّة على قيام ائتلاف عالمي من أجل افريقيا ، لكونها تمثل ، فيما نأمل ، تعبيرا عن شراكة دولية جديدة لدعم تكامل افريقيا ، ونموها الاقتصادي وتنميتها وتحولها طويلي المدى . وذلك سيكون بلا شك تطورا جديرا بكل الترحيب .

إن الجهود الهامة مستمرة . وأود في هذا المنعطف أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على إنشائه لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بمشاكل السلع الاساسية الافريقية برئاسة السيد مالكوم فريزر ، تنفيذا للقرار ٤٣/٢٧ . والبلدان الافريقية تولي أهمية كبيرة لعمل فريق الخبراء وتقريره . وحل مشكلة السلع الاساسية لايزال يشكل عاملا جوهريا في الجهود التي تبذلها القارة من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين القابلين للاستمرار .

إن أهداف افريقيا في قطاع السلع الاساسية في إطار خطة عمل لاغوس ، هي التالية : أولا ، تحقيق أقصى قدر من حصائل صادرات السلع الاساسية لديها وتجهيزها ونقلها وتسويقها وتوزيعها ؛ ثانيا ، زيادة فرص العمالة وتوليد نسبة أعلى من الايرادات الحكومية عن طريق تحسين الكفاءة في انتاج السلع الاساسية والتجارة ؛ ثالثا ، توفير الموارد الصناعية المدخلات الوسيطة للقطاع الصناعي ؛ رابعا ، تحقيق زيادة في الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي في مجال الاغذية على الصعيد الاقليمي ؛ خامسا ، تقليص الاعتماد المفرط على السلع الاساسية من خلال التعجيل في التنويع والتحول الهيكلي ؛ سادسا ، إمكانية الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا والاسواق اللازمة للتنويع الافقي والرأسي .

إن آراء البلدان الافريقية حول تقرير فريزر متضمنة في الوثيقة A/45/591 . وحسبي أن أقول إننا نعتقد أن التقرير يتضمن عددا من التوصيات المفيدة من أجل وضع سياسة تنفذ على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية . ونأمل أن تقوم الجمعية العامة بإجراء تقييم كامل للتقرير وأن تسد الفجوات القائمة ، حيث أن فريق الخبراء لم يتمكن من إبداء رأيه بشأن بعض القضايا .

إن تنمية افريقيا والتحول الشامل سيتوقفان بدرجة كبيرة على قدرتها على تقليص تكاليف وحدة الانتاج وجعلها تنافسية في قطاعات السلع الاساسية بغية إنتاج مواد أولية وأغذية كافية وتحقيق زيادة في الفائض يمكن استثمارها ، وتحقيق مستوى عال من العمالة وإيجاد طلب محلي فعال . غير أن تجربة الثمانينات أثبتت خطورة الاعتماد على زيادة إنتاج السلع الاساسية التقليدية وتصديرها . ولاسترداد الزخم في عملية استمرار النمو الاقتصادي ، من الحتمي إذن أن تضع البلدان الافريقية سياسات للتنويع على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية دون الاعتماد على السلع الاساسية . ومهما يكن عليه الأمر فإن هذا سيتطلب دعما كبيرا من المجتمع الدولي لتمويل الاستثمار اللازم في الهياكل الاساسية .

إن موقف افريقيا المشترك من تقرير فريزر ينطوي على مقترحات تؤيد اتخاذ إجراء بشأن التنويع والاستقرار في عوائد التصدير وامكانية وصول صادرات السلع

الاساسية الافريقية إلى الاسواق وبخاصة إلى أسواق البلدان النامية ، والتكامل الاقتصادي في افريقيا . وينطوي موقفها أيضا على وضع توصيات بشأن آليات المتابعة التي ستعتمدها الدورة الحالية للجمعية العامة . وفي هذا الصدد ، من الاهمية البالغة أن يؤيد المجتمع الدولي تأييدا كاملا إنشاء صندوق يعنى بتنويع السلع الاساسية في افريقيا ، وأن يستخدم هذا الصندوق في تمويل البرامج والمشاريع المتعلقة بالسلع الاساسية مثل إجراء البحوث وتنمية الموارد البشرية ، والتعاون داخل افريقيا وإقامة المشاريع المشتركة . وما له أهمية مماثلة أن تأخذ النتيجة النهائية لجولة أوروغواي بعين الاعتبار احتياجات التنمية الطويلة الأجل للبلدان الافريقية ، وبخاصة في مجالات الزراعة والمنتجات الاستوائية وصناعة النسيج والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية .

إن إحدى مساهمات افريقيا في العالم ، كما ذُكر آنفا ، تتمثل في الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول . إن الميثاق يجسد التزام افريقيا الجماعي بتعزيز التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل القائم على ضمانات حقوق الانسان والمشاركة الشعبية في الحكومة والتنمية . وينبغي أن تكون بمثابة تذكرة بأنه قلما تولد أنظمة سياسية متشكلة على نحو كامل . إن الديناميات الاجتماعية والثقافية الداخلية في افريقيا تعمل حاليا على توطيد دعائم حركة صادقة شعبية القاعدة . ونناشد المجتمع الدولي أن يدعم جهود افريقيا في تعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية عن طريق المشاركة الشعبية .

وفي الواقع ، لابد للمهتمين بوضع أنماط من الديمقراطية عبر الثقافات والمناطق من إعادة النظر في مواقفهم في سياق تاريخي . فلابد لنا أن نقاوم محاولة الوقوع في شرك فرانسيس فاكيواما المتمثل في سوء فهم الاحداث الاخيرة التي وقعت في أوروبا الشرقية بوصفها نهاية التاريخ . ومن الخطأ أن نكون مفرطين في الابتهاج إزاء الانظمة القائمة والحديثة للديمقراطية كما لو أنها كانت بداية ونهاية العالم ؛ لابد من تمكين كل نظام من أن يتطور في سياق تاريخه وثقافته وظروفه المحلية .

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ قررت الجمعية العامة إنشاء لجنة جامعة مخصصة تابعة للدورة الخامسة والاربعين لفرض إعداد الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وينبغي للجنة المخصصة أيضا أن تقترح التدابير والاجراءات الكفيلة بتأييد عملية النمو المستمر والتحول الطويل الأجل في افريقيا بعد عام ١٩٩١ . وسيكون هذا منسجما مع توصية اجتماع وزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية في افريقيا الذي انعقد في طرابلس ، بليبيا ، في أيار/مايو ١٩٩٠ . لذلك من المهم أن تُنشأ اللجنة المخصصة في أسرع وقت ممكن لتمكينها من البدء بعملها في وقت مبكر من عام ١٩٩١ . ونأمل أن يعمل الأمين العام عن كثب مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ومدير مصرف التنمية الافريقي لضمان الإعداد الكافي للدراسات التقنية والوثائق اللازمة لتقييم برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وأخيرا أود أن أذكّر هذه الجمعية بأن رئيس بلادي ، عندما تكلم أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، ركز على استراتيجيات التنمية الاقتصادية والسياسية في افريقيا والدور الداعم الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي . وقد حدد في كلمته تلك العقبات الرئيسية الخمس التي تعترض التقدم الاقتصادي والسياسي في افريقيا ، وهي : أولا ، تخلف الموارد البشرية ، بما فيها بصورة خاصة التخلف في مجال التدريب العلمي والتحول التكنولوجي ؛ ثانيا ، عبء المديونية المفرط الذي تنوء به أفقر الدول في العالم ؛ ثالثا ، الجمود والاختلالات في تجارة افريقيا الخارجية ، وبخاصة مع البلدان الصناعية ؛ رابعا ، الجمود والاختلالات الناجمة عن السياسة المالية والنقدية ، وبخاصة فيما يتصل بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ؛ وخامسا ، الجمود في المؤسسات السياسية في البلدان الافريقية .

وإذا ما أريد تمكين افريقيا من تفادي الصعوبات الاقتصادية فلابد من تناول تلك القضايا بجدية وإيجاد الحلول لها . ونأمل ، بفضل تأييد المجتمع الدولي ، أن تصمد افريقيا أمام تلك التحديات .

بالنيابة عن المجموعة الافريقية يشرفني الآن أن أعرض على الجمعية العامة ثلاثة مشاريع قرارات في إطار البند ١٥٣ من جدول الأعمال "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا" .

بموجب البند الفرعي (أ) من هذا البند "برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠" ، يسعى مشروع القرار A/45/L.20 إلى وضع ترتيب مناسب لضمان الاضطلاع بالاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج وفقا لما أقرته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

وتشير فقرات ديباجة مشروع القرار A/45/L.20 إلى القرارات ذات الصلة . وتتصل الفقرات من ١ إلى ٤ من المنطوق بإنشاء لجنة جامعة مخصصة لغرض إعداد الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وتحدد موعد وفترة انعقادها وولايتها وتشكيل مكتبها ؛ والفقرة ٥ الغرض منها هو كفالة أن تتوفر للجنة التوجيهية الدائمة المنبثقة عن منظمة الوحدة الإفريقية ، لدى تكوين وجهة نظرها بشأن تنفيذ برنامج العمل في شكل مذكرة أو أشكال أخرى ، المعلومات عن شتى الأجهزة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وخاصة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا . وفي الفقرة ٦ يطلب إلى الأمين العام أن يسهل عمل اللجنة المخصصة بأن يقدم تقريره إليها . وتعبر الفقرة ٧ عن رأي المجموعة الإفريقية القائل بأن المكتب سيحتاج إلى فسحة من الوقت من أجل الإعداد لعمل اللجنة المخصصة قبل دورتها في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . لذلك فإن المجموعة الإفريقية تقترح أن تجتمع اللجنة المخصصة في أقرب وقت ممكن وأن تعقد دورتها التنظيمية في نيسان/ابريل ١٩٩١ .

وفي إطار البند الفرعي (ب) من البند ١٥٣ من جدول الأعمال "تقرير فريق الخبراء التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الأساسية في إفريقيا" تقدم المجموعة الإفريقية مشروع قرار إجرائي (A/45/L.21 و Corr.1) يأخذ بعين الاعتبار تعليقات الأمين العام الواردة في مذكرته المعممة بوصفها الوثيقة A/45/581/Add.1 . ومشرع القرار يأخذ بعين الاعتبار كلا من تقرير فرايزر والموقف المشترك لبلدان إفريقيا من ذلك التقرير باعتبارهما وثيقتين متممتين . ويقترح الأمين العام في مذكرته أن يتشاور مع جميع الأطراف ذات الصلة في إعداد تقريره بشأن مشاكل السلع الأساسية قبل تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، عن طريق اللجنة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا .

ومن ثم تشجع الجمعية العامة في مشروع القرار (A/45/L.21 و Corr.1) ، الامين العام على التشاور مع منظمة الوحدة الإفريقية والحكومات والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف وصناديق التنمية الإقليمية وسائر الهيئات الاخرى ذات الصلة والتوصل إلى تدابير عملية من أجل متابعة التوصيات الواردة في تقرير فرايزر مع مراعاة مقترحات الموقف المشترك لبلدان إفريقيا . كما تطلب منه القيام بعدد من الدراسات ذات الصلة . كما تطلب الجمعية العامة من الامين العام ، القيام ، بالتشاور مع رئيس مصرف التنمية الإفريقي بدراسة جدوى إنشاء صندوق لتنويع السلع الاساسية في إفريقيا ، على النحو المقترح في الموقف المشترك لبلدان إفريقيا ومن جانب السفير هوسليد ممثل النرويج وعضو فريق الخبراء المعني بمشاكل السلع الاساسية في إفريقيا . ويحدونا وطيد الامل أن تمكن هذه الدراسة الجمعية العامة من البحث الدقيق لمسالة تنويع السلع الاساسية في إفريقيا .

وتحت البند الفرعي (ج) من البند ١٥٢ المعنون "الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول" ، تقدم المجموعة الإفريقية مشروع القرار A/45/L.22 بوصفه مشروع قرار إجرائي . وفي الفقرة ٣ من المنطوق تطلب الجمعية العامة من المجتمع الدولي أن يزيد دعمه لجهود البلدان الإفريقية من أجل تحقيق نمو وتنمية مستمرين ، مع مراعاة الاولويات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية .

وتامل المجموعة الإفريقية أن تقوم الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات الإجرائية A/45/L.20 ، و A/45/L.21 و Corr.1 ، و A/45/L.22 بتوافق الآراء . ونحن على استعداد للقيام بالمشاورات اللازمة مع الوفود المهتمة على مدى الايام القليلة القادمة من أجل كفالة اعتماد مشاريع القرارات الثلاثة .

السيد لينزي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة الاقتصادية في إفريقيا مصدر قلق كبير للمجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء . وفي السنتين الماضيتين تحقق انتعاش اقتصادي متواضع في إفريقيا . في عام ١٩٨٩ ، وفقا

لبيانات البنك الدولي ، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء على وجه الإجمال بمعدل ٣,٥ في المائة في مقابل ٢,٥ في المائة في عام ١٩٨٨ . والبلدان المنتفعة بمساعدة التنمية الرسمية كان أداؤها أفضل حيث ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي بمعدل ٤,٣ في المائة مقابل ٣,٤ في المائة في عام ١٩٨٨ . لكننا إذا أشرنا إلى متوسط معدلات النمو بالنسبة للفرد في الناتج المحلي الإجمالي ، لوجدنا أن مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد لم تتحسن بل تدهورت خلال تلك السنوات .

وقد استمرت نواحي الضعف الاساسية والهيكلية في معظم الاقتصادات الإفريقية ، وخاصة منذ أحداث الخليج . إن وطأة التبعات الاقتصادية للغزو العراقي للكويت تزيد من قلقنا على مستقبل الاقتصادات الإفريقية . وفي الآونة الاخيرة استمعنا في اللجنة الثانية من وكيل الامين العام السيد رفيع الدين أحمد ، ومن المدير الإداري لصندوق النقد الدولي السيد كامديسوس ، أن الزيادة في أسعار الطاقة تلحق أكبر الضرر بأقل البلدان نموا ، وتقع غالبيتها في إفريقيا .

وثمة دور مركزي ينبغي أن تلعبه المؤسسات المالية الدولية في تعبئة الدعم الدولي . وقد استمعنا باهتمام كبير إلى الافكار التي عرضها السيد كامديسوس في بيانه في اللجنة الثانية . لقد أشار بصفة خاصة إلى مقترحات ترمي إلى زيادة المرونة في القواعد الإجرائية لصندوق النقد الدولي وقواعد الوصول إليه ، وذلك لتمكين الصندوق من تزويد البلدان الاكثر تضررا بالدعم الذي أصبح ممكنا نتيجة الزيادة الاخيرة في حصص الصندوق . وقد أشار أيضا إلى العمل الجاري حاليا من أجل إنشاء حساب إعانات يمول أساسا من تبرعات البلدان التي استفادت إلى درجة كبيرة من الزيادة في أسعار الوقود الاحفوري ، وكذلك من تبرعات جميع البلدان الاعضاء التي هي في موقف يسمح لها بالمساهمة في هذا الجهد . ويرجى أن يمكّن هذا الحساب صندوق النقد الدولي من تزويد البلدان المستحقة التي تعاني من صعاب خطيرة بمساعدة تتناسب وحالتها .

ونتطلع باهتمام إلى إجراء المزيد من المناقشة والمتابعة لهذه المقترحات والمبادرات .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه للجهود الجارية في الكثير من البلدان الإفريقية من أجل انتهاج برامج للتكيف . إن المساعدة الدولية لازمة بوجه خاص للتصدي للصعاب الحالية دون تقويض جهود التكيّف الإجمالية .

إن إفريقيا تواجه تحديات كبيرة في التسعينات ، تنطوي على مخاطر النكسات والفشل . بيد أن لديها أيضا فرصا للنمو ولتحقيق درجة أكبر من الرخاء . وإن تجربة البلدان الإفريقية التي انتهجت برامج تكيّف هيكلي أسفرت عن سياسات اقتصادية أكثر وفاء بالغرض بالقياس إلى ما كان عليه الحال قبل بضع سنوات ، بما في ذلك نظام ضريبي وإدارة للمالية العامة أكثر كفاءة وفعالية في معظم الحالات عن برامج تكيّف من شأنها تحقيق نمو حقيقي يسمح بتحسن تدريجي قابل للاستمرار ، ولو كان صغيرا ، في متوسط الدخل الفردي .

ومن المسلم به على نطاق واسع أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية تقع على عاتق البلدان النامية ذاتها ، وأنه لا بد من سياسات اقتصادية وهيكلية سديدة على الصعيد الوطني لخلق الظروف المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية القابلة للاستمرار . ووجود بيئة دولية داعمة أمرا حيويا بالنسبة لفاعلية أية سياسات وطنية ، ولكن المساعدة الخارجية لا يمكن أن تعوض سياسات وهياكل محلية غير مناسبة .

وينبغي أن تكون السياسات في حجم التحديات . وعلى حد قول البروفيسور أديديجي ، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ، أخيرا :

"يجب أن ننبذ السياسات والبرامج التي تركز كلية تقريبا على الأعراض ، بدلا من مهاجمة الأسباب الأساسية لمشاكل القارة الاقتصادية" .

وفي هذا السياق ، تعتقد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، يمثل تغييرا هاما في التفكير الاقتصادي الخاص باستراتيجيات النمو الاقتصادي والتنمية في إفريقيا . فقد ورد في برنامج العمل تسليم واضح بالأولوية التي يجب أن تولى لمشاكل إفريقيا ، وبضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية . ويجب أن نعتمد على مشاركة معززة ؛ ويجب أن يكون بمقدور البلدان التي تنفذ سياسات سليمة أن تعتمد على التأييد الدولي وعلى تمويل مناسب .

إن برنامج عمل الأمم المتحدة ينتهي خلال بضعة شهور ، ولكن التعهدات التي يتضمنها ينبغي أن تظل نافذة بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . ويجب أن يبذل جهد دؤوب ، على الأصعدة الوطنية والدولية ، لكفالة تحقيق التنفيذ الكامل لتلك التعهدات على أساس مستمر . وفي هذا السياق ، تتطلع المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء إلى الاستعراض النهائي والتقييم النهائي لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة ووضع تدابير لكفالة تنمية قابلة للاستمرار في إفريقيا فيما بعد ١٩٩١ . ويجب أن يغطي ذلك الاستعراض أوجه النجاح والفشل للبرنامج ، بغية إيجاد الحلول الملائمة في المستقبل . ومستهم الدول الإثنتا عشرة بنشاط في هذه العملية ، بروح من التعاون والتضامن .

وقد طوّرت بعد ذلك الافكار التي طرحها برنامج عمل الامم المتحدة ، ولا سيما في إطار الامم المتحدة . وكان الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، إنجازا رئيسيا في هذه العملية . وكان مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في باريس ، بناء على توجيهات الدورة الاستثنائية ، ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الإفريقية ، التي يندرج كثير منها في فئة أقل البلدان نموا . وسأشير إلى هذا الموضوع فيما بعد .

وتعتبر الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع مرجعا آخر للمجتمع الدولي بشأن المسائل الإنمائية الرئيسية .

واود أيضا أن أشير إلى المؤتمر المعني بإفريقيا الذي عقد في ماستريشت ، هولندا ، في تموز/يوليه ١٩٩٠ . فقد قدم المؤتمر إسهاما مفيدا للغاية في مناقشة المشاكل الرئيسية التي تتأثر بها القارة الإفريقية ، والسياسات والمناهج اللازمة لحلها ، بما في ذلك ضرورة قيام تعاون عالمي من أجل إفريقيا . وإننا نتطلع إلى مؤتمر المتابعة في كمبالا في عام ١٩٩١ .

في ماستريشت ، سلمت البلدان الإفريقية بأن المبدأ الاساسي الذي تؤكد عليه كل الاستراتيجيات الإنمائية الواقعية والجادة هو أن التنمية ينبغي أن تكون عملية إنمائية طويلة الامد تركز على الإنسان . ولا يتحقق التقدم الحقيقي في النمو والتنمية الاقتصادية إلاّ إذا كانت هناك مستويات أفضل من التغذية وإذا توافرت الخدمات الصحية والتعليم والهياكل الاساسية والارض والسُلف والمدخلات الإنتاجية . وعلى الحكومات أن تكرس للخدمات الاجتماعية الاساسية اللازمة - أي الرعاية الصحية الاولية ، بما في ذلك تنظيم الاسرة ، والتعليم الابتدائي ، وسهولة الحصول على مياه الشرب النقية والصرف الصحي - نصيبا من مواردها أكبر مما تخصصه للميزانيات العسكرية ، والاستثمارات غير المنتجة والمكلفة ، والمشاريع الهيكلية الكبيرة .

وفي رأينا أن تقليل الفقر يعتبر أيضا عاملا رئيسيا في تنمية الموارد البشرية وتهيئة الظروف من أجل النمو الاقتصادي والتنمية . وقد قدم عدد من الافكار والمقترحات في هذا المجال ، ولا سيما في تقرير التنمية العالمي لعام ١٩٩٠ ، الذي قدمه البنك الدولي وفي تقرير التنمية البشرية المعد لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . ويجب أن يكون تقليل الفقر جزءا لا يتجزأ من السياسات الهيكلية والاقتصادية السليمة التي يجب أن تتبعها الحكومات على المدى القصير والمتوسط كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية القابلة للاستمرار . ويمكن أن يعتمد عدد من السياسات والإجراءات في هذا السياق ، بما في ذلك الآليات التعويضية المناسبة ، المصممة لحماية أضعف قطاعات السكان بينما تجري عمليات التكيف .

ويجب أن تقوم استراتيجيات القضاء على الفقر ، في جملة أمور ، على إعادة تنشيط التنمية ، وزيادة مستوى المدخرات المحلية ، وتيسير حصول الفقراء على القروض وتعزيز الاستثمارات صغيرة الحجم والمشاريع المتناهية الصغر ، بما في ذلك ما يوجد منها في القطاع الخاص . وخلق فرص العمل للفقراء يتطلب ، أولا وقبل كل شيء ، استخدام أكثر الموارد وفرة ، ألا وهو العمل ، بأنسب أسلوب .

ويمكن عمل الشيء الكثير لتعزيز القاعدة الصناعية والزراعية للاقتصاد ، ولا سيما من خلال تهيئة الظروف المواتية للمبادرات الخاصة . ونحن نقصد بذلك ، على سبيل المثال ، إنشاء مشاريع صغيرة الحجم ذات العمالة المكثفة ، التي تكون في كثير من الحالات أنسب من الصناعات الكبيرة الحجم ذات رأس المال الكثيف بالنسبة لهيكل الطلب المحلي وتكلفة المواد الخام المستوردة وما إلى ذلك . ونعتقد أيضا أن تعزيز قوى السوق والتنظيم والإدارة في البلدان النامية يتطلب ، في جملة أمور ، إنشاء المؤسسات وتنمية الهياكل الاساسية الريفية ، والنقل ، والمواصلات ومنظومات الامن الغذائي . ويجب أن تتحقق هذه الاهداف من خلال سياسات اقتصادية وطنية تستكمل بتعاون دولي .

كما أن الزراعة ، والأمن الغذائي والتنمية الريفية لها دور مركزي تلعبه في القضاء على الجوع والفقر والظلم الاجتماعي وفي كفالة توازن أفضل فيما بين المناطق الريفية والحضرية ، بينما تطور في نفس الوقت سوقا أوسع وأعمق للصناعة .

ويرتبط الفقر أيضا ارتباطا وثيقا بتدهور البيئة وضغط التلوث . ويعتبر تدهور البيئة في إفريقيا عقبة رئيسية في وجه احتمالات النمو الاقتصادي ؛ وبالتحديد ، يعتبر الجفاف والتصحر من أسوأ الآثار الناجمة عن تدهور البيئة كما تعتبر الأسباب الرئيسية لأزمات المجاعة المتكررة التي تلحق ملايين الناس .

ونعتقد أنه يجب التصدي لكل من العوامل الثلاثة المكونة للدائرة المفرغة ، الفقر والضغط السكاني والتدهور البيئي ، بهدف كسر الدائرة وتهيئة الظروف المؤاتية لتنمية قابلة للاستمرار .

ونعتقد أيضا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الصحية ، ولا سيما الإيدز ، ولآثارها المخربة على الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لأكثر البلدان تضررا ، ولا سيما في إفريقيا .

وربما يكون عامل السكان أكثر قضية بمفردها حسما بالنسبة لإفريقيا اليوم . ففي ظل معدلات النمو السكاني العالية ، لا يمكن إحراز تقدم ملموس في مستويات دخل الفرد ، التي تعتبر في الوقت الحالي منخفضة للغاية . ويعتبر تنظيم الأسرة ذا أهمية خاصة حتى نتفادى مزيدا من تفاقم المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة . كما أن تحسين الفرص التعليمية للمرأة وزيادة دمج المرأة في النشاط الاقتصادي يمكن أن يسهم إلى حد كبير في استقرار الحالة السكانية .

ونلاحظ في هذا السياق أن بعض التقدم قد أحرز ، ولا سيما منذ إعداد برنامج عمل الأمم المتحدة ، فقد اعتمدت سبعة بلدان إفريقية جنوب الصحراء الكبرى سياسات سكانية ، كما أن ٢٠ بلدا آخر في طريقها إلى وضع مثل هذه السياسات .

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء مقتنعة بأن دفعة قوية لعملية النمو الاقتصادي في البلدان الإفريقية يمكن أن توفر درجة أكبر من التكامل الإقليمي . ورغم

أن بعض النتائج قد تحققت في هذا المجال ، لا نزال بحاجة إلى تسجيل مزيد من الإنجازات . فالتجارة فيما بين المناطق راكدة عند مستوى أقل من ٥ في المائة من إجمالي الصادرات الإفريقية .

إننا نعتبر أن استراتيجية الديون بجميع مكوناتها أحد المجالات الرئيسية التي يمكن فيها لسياسات اقتصادية وطنية مخططة جيدا مستكملة على نحو مناسب بتعاون دولي أن تحرز نتائج على المدى الطويل . حقا إن مشاكل ديون البلدان الإفريقية تحد بدرجة كبيرة من آفاق نموها الاقتصادي وتنميتها . وقد ظلت نسبة حصيلة الصادرات المطلوبة لتغطية التزامات خدمة الدين عالية طوال السنوات القليلة الماضية .

لقد اعتمدت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي عددا من التدابير للتخفيف من مشاكل الدين في عدد من البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء . وعلى وجه الخصوص أسقط فعلا عدد من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي التزامات الديون المترتبة على المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الافقر و/أو الاقل نموا ، أو هي بصدد القيام بذلك . لقد اسقطت تلك الدول أكثر من ٨ بلايين دولار أمريكي من الديون الرسمية التي لها في ذمة البلدان الإفريقية جنوب الصحراء أو أعربت عن نيتها في إعفائها منها . وتعتبر شروط تورنتو خطوة هامة إلى الامام فيما يتعلق بالديون غير الميسرة للبلدان الاشد فقرا أيضا .

وفضلا عن ذلك ، قدمت الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي مقترحات محددة تتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض والمثقلة بالديون والتي تعمل على تنفيذ برامج التكيف . وقد تركزت هذه المبادرات في إلغاء كل أو معظم الديون الثنائية الرسمية غير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وعلى أساس إعادة جدولة خدمة الدين بشروط سخية ، والربط بين تخفيف الديون واعتماد سياسات اقتصادية سليمة . وهذه السياسات قيد النظر في نادي باريس .

وبالنسبة لتخفيف الدين عن البلدان النامية ذات الدخل المتوسط والمتوسط المنخفض ، قدمت اقتراحات من جانب دولة عضو في الاتحاد الاوروبي وهي تدرس حاليا في نادي باريس ويمكن أن تكون مفيدة لبعض البلدان في إفريقيا . وقد طبقت أولى عناصر هذه المعاملة في اثنين من هذه البلدان ، هما المغرب والكونغو .

وبموجب اتفاقية لومي الجديدة المبرمة بين الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ، وبلدان مجموعة دول إفريقيا والمحيط الهادئ والكاريبي ، لم تعد هناك أية قروض خاصة أو أي احتياج لتغذية صندوق تثبيت حصيلة الصادرات (ستابكس) بحيث يعتبر أكثر من ٩٠ في المائة من الموارد الإجمالية المتاحة منحا . وعلاوة على ذلك ، وضع للمرة الاولى برنامج خاص على حدة قوامه ما لا يقل عن ١٥٠ ١ بليون وحدة حسابية أوروبية لدعم الاصلاحات الاقتصادية في البلدان ذات المديونية المرتفعة الإفريقية من

مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ . أما بالنسبة لسزمن SYSMIN فإن هذا الصك يعمل الآن بواسطة المنح فقط .

والهدف الذي يجب علينا أن نسعى لتحقيقه هو تعزيز حصائل الصادرات الإفريقية ، وتخفيف العبء المفرض المتمثل في خدمة الديون واستعادة التدفقات المالية الطبيعية ، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي .

ولقد تم التخفيف جزئيا من الضغوط على الموارد الخارجية التي تثقل كاهل البلدان ذات الدخل المنخفض عن طريق تدابير أخرى غير تلك المتصلة بالديون بالمعنى الضيق . واستفادت البلدان ذات الدخل المنخفض من عدد من برامج المساعدات الميسرة المحددة التي تستهدف زيادة توافر الموارد الخارجية . وهناك برامج ميسرة جديدة أنشأها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم البلدان التي تعاني من مصاعب خطيرة في مجال التنمية أو ميزان المدفوعات .

وحاليا ، هناك ٢١ بلدا إفريقيا تعاني من الدخل المنخفض مؤهلة لتلقي الدعم من برنامج المساعدة الخاص التابع للبنك الدولي في حدود مبلغ إجمالي قدره ٦ بلايين دولار أمريكي خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . وحوالي ٧٠ بالمائة من هذا التمويل يأتي في شكل هبة . وقد وافق المانحون والدائنون في اجتماع عقد مؤخرا على تمديد فترة بقاء مرفق البرنامج حتى العام ١٩٩٣ . وهناك احتمال طيب بأن يتسنى تعبئة ٨ بلايين دولار من هذه المساعدة في المرحلة الثانية هذه .

ويجري التفكير أيضا في اتخاذ تدابير لصالح البلدان منخفضة الدخل من خلال برنامج التكيف الاستثماني الإضافي للمؤسسة الإنمائية الدولية الذي بدأ في عام ١٩٨٩ لتقديم تسهيلات ائتمانية بحوالي ٨٠ مليون دولار لتسع من الدول منخفضة الدخل وذات الديون الباهظة حتى نهاية هذا العام .

وقد زادت الديون المترتبة على أقل البلدان نموا للمؤسسات المتعددة الأطراف ، فبلغت ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٨٨ ، وتمثل أعباء خدمة هذه الديون نحو ثلث أعباء خدمة الدين العالمي . ونحن نعتقد أنه لا بد من تكريس اهتمام خاص لصياغة

تدابير تهدف لحل هذا الجانب الهام من مشكلات الديون . والاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه تؤيد بقوة الاحكام المتعلقة بالديون والواردة في برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا .

وفي الثمانينات ، ساد اتجاه معاكس طويل الامد الاسعار الحقيقية للسلع الاساسية التي لا يدخل فيها الوقود مما أثر سلبيا على معظم البلدان الإفريقية ، واسهم بذلك في تدهور شروط التبادل التجاري الخاصة بها . وفي الواقع ، على معظم البلدان الإفريقية أن تتغلب حقا على التذبذبات الواسعة في أسعار سلعها التصديرية . ففي المدى القصير ، يمكن لآليات التعويض التي تستهدف أغراض الاستقرار ودعم القدرة الانتاجية والتنويع في الانتاج أن تكون ذات عون عظيم . ولكن الاتجاهات السلبية في اسعار السلع الاساسية لا يمكن أن تتكيف إلاّ عن طريق الإصلاحات الاقتصادية المحلية التي يدعمها التعاون الدولي بغية توفير فرص أكبر لزيادة الانتاجية والتكامل الرأسي والتنوع .

وتقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في إفريقيا يقدم بعض العناصر المفيدة للنقاش حول هذه المسالة . ويشير تقرير الخبراء إلى وجود إمكانيات كبيرة لزيادة الانتاج في الكثير من المحاصيل التصديرية الحالية وتطوير منتجات جديدة للتصدير أو تجهيز المنتجات التصديرية الموجودة ، بالتحول إلى الانتاج الصناعي . فالتوصيات الواردة في التقرير تستحق الدراسة المتانية . ونود أن نشير خصوصا إلى التوصيات التالية : إجراء بحوث زراعية أكثر جدوى وتقديم خدمات إرشادية أكثر فعالية ؛ تحسين التعليم الريفي والتركيز بدرجة أكبر على التعليم الزراعي في الجامعات والكليات ؛ الاعتماد بقدر أكبر على سياسات تسعير تعتمد على السوق ؛ تنويع المحاصيل ؛ مشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص ؛ تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة والبحث عن شركاء وراء البحار لمشاريع مشتركة للنهوض بالتسويق والتنويع ؛ وضع قواعد تشغيل عملية ومعقولة لمشاريع التعاون الاجنبية ؛ تشجيع التنويع على جميع المستويات وفي كافة الاتجاهات ؛

الإقرار بالحاجة لمزيد من التعاون الإقليمي ، وضع نهج محكم بالنسبة للاتفاقات ذات الشروط الاقتصادية .

ولقد كانت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ناشطة جدا في دعمها لبرامج تنويع الانتاج . وستابك وسزمن مثالان للآليات التعويضية التي تستهدف تدعيم القدرة الانتاجية والتنويعية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الاساسية .

وينبغي تعزيز التعاون الدولي من خلال وضع الشق الثاني من الصندوق المشترك موضع التنفيذ المبكر وتحسين العمل باتفاقات السلع الاساسية الموجودة وإحياؤها ، إذ يجب أن تعكس هذه الاتفاقات اتجاهات السوق وتكون متسقة معها . وسيواصل الاتحاد والدول الاعضاء فيه العمل من أجل وضع اتفاقية عالمية جديدة للبن ، والتي يتوجب عليها ، بحيث تعالج المشاكل التي خبرناها مع اتفاق ١٩٨٣ ، إلى جانب الوفاء بأغراض أخرى . إن اتفاقية جديدة يجري التفاوض بعناية بشأن أحكامها الاقتصادية يمكن أن تكون عونا أساسيا للبلدان المصدرة للبن في العديد من أرجاء إفريقيا . ولا يمكن تحقيق أي تقدم ملموس دون توافر الظروف السياسية الاساسية اللازمة . لقد جاء في البيان الختامي الصادر عن الرؤساء المناوبين لمؤتمر ماستريشت قولهم :

"إن إفريقيا بحاجة إلى إدارة أفضل . هناك مطلب واضح لاتخاذ تدابير تضمن المزيد من المساءلة ، والشفافية والمشاركة في الشؤون العامة" .

وفي إطار مؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نموا ، كانت البلدان الإفريقية من أكثر البلدان نشاطا في الترويج لاحكام حول الحاجة لقيام مؤسسات حرة وديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية كشرط مسبق لأية سياسة تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ويولي الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه اهتماما خاصا للميثاق الإفريقي من أجل المشاركة الشعبية في التنمية والتحول ، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعقود في أروشا ، تنزانيا ، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ . إنها وثيقة هامة تتسم بروح وأفكار مبتكرة تجديدية . ونذكّر الاعضاء بانه من بين مؤشرات

السياسة العامة التي ركّز عليها الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية من أجل التنمية والتحول ما يتعلق بالإدماج الكامل للمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية للبلدان الإفريقية كعنصر أساسي في تعزيز تنمية الموارد البشرية . ونذكّر أيضا بأن هناك مرجعا عاما أساسيا في هذا الإطار هو ميثاق حقوق الإنسان الذي اعتمدته منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا .

وفي الختام ، أود أن أشير إشارة خاصة إلى مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، والذي كان له مغزى خاص لدى البلدان الإفريقية . وترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بنتائج المؤتمر ، ويؤكدون من جديد دعمهم الكامل لإعلان باريس ويعتبرون التدابير الواردة في برنامج العمل أداة قيّمة للنهوض بالنمو والتنمية . إننا ملتزمون بالتنفيذ الفعّال للبرنامج على أساس ما يلي : تقع المسؤولية الاساسية على أقل البلدان نموا في صوغ وتنفيذ السياسات والاولويات المتعلقة بنموها وتنميتها ؛ اقتسام المسؤولية وتعزيز المشاركة ؛ الدعم الخارجي الكافي لأقل البلدان نموا من جانب شركائها من البلدان المتقدمة ؛ الإقرار بضرورة التعهد بتحمل التزامات تكون محددة وشفافة بما فيه الكفاية للسماح بالرصد والتقييم .

وفي هذا الإطار ، تؤكد الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية التزامها بتحقيق هدف الامم المتحدة المقبول وهو تكريس ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، وفي داخل هذا الإطار تؤكد التزامها بالاهداف المتفق عليها في مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في باريس في الفترة ما بين ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠ . وعلى وجه الخصوص تبذل الدول الاثنتا عشرة وستواصل بذل الجهود الكفيلة بأن تسمح للاتحاد ككل مع نهاية العقد بتجاوز هدف تكريس ٠,١٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ؛ وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الدول تؤكد على تصميمها على تحسين نوعية المساعدة التي تقدمها .

إن اتفاقية لومي الاخيرة التي انضم اليها ٣٣ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٤ بلدا ، انما تبرهن على التزام المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بتخصيص موارد المساعدة الانمائية الرسمية لاقل البلدان نموا . وقد حققت هذه الاتفاقية زيادة تبلغ ٢٦ في المائة في المعدلات الحقيقية للمعونة المالية . والمجموعة ملتزمة بالمثل بالتعاون مع أقل البلدان نموا التي لم توقّع على اتفاقية لومي . وبالاضافة إلى ذلك ستمضي المجموعة في تعزيز جهودها الانمائية بالنسبة لهذه البلدان أيضا .

ونود أيضا أن نؤكد من جديد أن التزام الدول الإثنتي عشرة تجاه البلدان النامية ، وتجاه افريقيا بشكل خاص ، لن يضعف من جراء دعم الدول الاثنتي عشرة لعملية التحوّل في أوروبا الشرقية والوسطى . إن المجموعة الاوروبية وأعضاءها على أهبة الاستعداد للعمل بأسلوب تعاوني لدعم برامج وسياسات البلدان الافريقية دعما كاملا وذلك للنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية القابلة للاستمرار ، اللذين يتسنى من خلالهما تهيئة ظروف انسانية واجتماعية أفضل لمواطنيها .

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال الاوروبي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ، وبلدي النرويج .

إننا نعتقد أنه من المناسب للغاية أن تتناول الامم المتحدة في جلستها العامة اليوم الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . فنحن نتناول هنا اليوم مسألة ذات أهمية قصوى وخطورة بالغة ليس فقط بوصفها مسألة تصريف أزمة لكن أيضا بوصفها مشكلة ذات طابع طويل الامد ولها عواقب وخيمة ليس على القارة الافريقية نفسها فحسب بل - في عالم يتسم بالترابط - على المجتمع العالمي بأسره .

ولا يمكن القول بأننا ليس لدينا معلومات أو دراية كافية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا - وهي حالة ازدادت تفاقما من جراء المضاعفات الاقتصادية لازمة الخليج . لقد عانت افريقيا طويلا من الزيادة المطردة في تعداد السكان ، وابتليت بوباء "الإيدز" بنسب متفاوتة . لقد وصفت الحالة في افريقيا في الآونة الاخيرة بجلاء ووضوح وحللت تحليلا مستفيضا في سلسلة من الدراسات والوثائق ، بعضها معروض على

الجمعية العامة اليوم . ويمكن الاشارة اشارة خاصة في هذا الصدد إلى الدراسة المستفيضة التي أجراها البنك الدولي في العام الماضي والمعنونة "افريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى التنمية القابلة للاستمرار" ، وتقرير فريق الخبراء التابع للامين العام والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا ، الذي سبقت الاشارة اليه ، وموقف منظمة الوحدة الافريقية المشترك من ذلك التقرير ، وتقرير البنك الدولي الاخير المعنون "تقرير التنمية العالمية" ، بالاضافة إلى الوثائق العديدة التي صدرت داخل الامم المتحدة سواء هنا في المقر الرئيسي أو في اللجنة الاقتصادية لافريقيا مثل "الإطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي" . إن التقرير الصادر عن المؤتمر المعني بافريقيا ، والذي عقد في الآونة الاخيرة في ماستريشت ، وهو معروض علينا وقد ورد ذكره منذ برهة ، يُعد أيضا من المساهمات القيِّمة .

كل هذه التقارير والدراسات قد تتنوع في مضمونها واتجاهها ، لكنها كلها ترسم بقينا صورة كئيبة للحالة الاقتصادية وآفاقها بالنسبة لافريقيا . فهي تخلص إلى استنتاجات متماثلة عن الحاجة إلى ايجاد تفكير متجدد واستراتيجيات جديدة بشأن ما يتعين على الحكومات الافريقية وجماعة المانحين أن يقوما به لعكس الاتجاهات المتردية .

ولا داعي طبعا للإطالة أكثر مما ينبغي ، بالدخول في مناقشة تفصيلية لمختلف الجوانب التي تم وصفها والتعقيب عليها بإسهاب في الدراسات والوثائق . فهي تتناول السلع الاساسية والتجارة والتمويل والديون والتكنولوجيا والتعليم بالاضافة إلى مختلف الجوانب الاخرى التي تؤثر على آفاق النمو والتنمية . ومن المهم بلا شك أن يؤخذ في الاعتبار أن كل هذه الجوانب مترابطة ، ولا يمكن النظر في أي منها بمعزل عن غيرها . ومن الضروري إذَن انتهاج نهج متكامل يتضمن اتخاذ اجراء وطني ودولي على السواء ، حيال مجموعة واسعة النطاق من القضايا .

ثمة نقطة هامة واردة في تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٩ آنف الذكر ، هي أنه بالرغم من ضرورة اتباع سياسات سديدة في مجال الاقتصاد الكلي ووجود بنية أساسية تتسم بالكفاية ، لتوفير ما يسمى "بالبيئة الصالحة" للاستخدام المنتج للموارد ، فإن

هذين الشرطين غير كافيين وحدهما لتغيير هياكل الاقتصادات الافريقية . فلابد في الوقت ذاته - كما سبق التأكيد عليه - من بذل الجهود لبناء القدرات الافريقية وتعزيز الإطار المؤسسي الذي يمكن أن تتم فيه التنمية . لذا ، يؤيد التقرير تماما المطالبة باستراتيجية تركّز على الانسان وتقوم على المشاركة في التنمية ، وهو ما طالبت به أيضا اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للطفولة .

هذا هو خط العمل الذي نود نحن - بلدان الشمال الاوروبي - أن نؤكده . ونحن انما نقوم بذلك على أساس الخبرة التي اكتسبناها من جهود التعاون الانمائي على مر عقود عدة في افريقيا وفي مناطق أخرى من العالم . ويسعدنا أن نرى هذه الاستراتيجية قد أُقرّت وأخذ بها في الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحوّل ، الوارد أيضا على جدول أعمالنا لجلسة اليوم . ونجد في هذا الميثاق ، الذي صاغه الافارقة أنفسهم ، تأكيدا على مشاركة الشعب ، والمشاركة ، والعدالة الاقتصادية واضفاء الطابع الديمقراطي على عملية التنمية ، ولا يسعنا نحن إلا أن نؤيد كل هذا . وستؤيد بلدان الشمال الاوروبي ، بصفة خاصة ، مطالبة الميثاق بإدماج المرأة بصورة أفضل في عملية التنمية وفي الحياة السياسية ، وصولا إلى تحقيق هذا الهدف .

ولا يمكن لأية حكومة أن تحقق تنمية مستقرة دائمة دون مؤازرة شعبها . فالحكومة التي تكون مسؤولة أمام شعبها هي وحدها التي تستطيع أن تنال التأييد الشعبي المطلوب للجهود المشتركة في أوقات التكيف والتجديد . إن الشفافية في صنع القرار شرط آخر مسبق للحكم العادل السليم ، ومن المرجح أن تقلل من الممارسات الخاطئة والفساد .

لقد اشتركت بلدان الشمال الاوروبي ، ومازالت مشتركة بقوة في التعاون الانمائي في افريقيا ، ويوجد في البلدان الافريقية بعض من أكبر برامجنا الخاصة بالمساعدة الانمائية . وسيستمر هذا العمل في السنوات المقبلة . ويحدونا الامل في أن نتمكن بهذا العمل من الاضطلاع بدورنا في المساعدة على تحرير الطاقة الانمائية الهائلة الموجودة في افريقيا .

لقد ذكرتُ في مستهل بياني أنه قد يكون من المستحيل تناول كل العوامل ، الداخلية والخارجية ، التي تؤثر على عملية التنمية . ومع ذلك ، اسمحوا لي أن أذكر

مشكلة واحدة يبرزها على نحو خاص جدول أعمالنا هذا الصباح ، الا وهي مشكلة السلع الاساسية .

يجب - إلى حد ما - الا ينظر إلى السلع الاساسية على أنها مشكلة ، لان شراء وامكانيات سلع افريقيا الاساسية تشكّل مصدر قوة لتلك القارة . لكننا ندرك الصعوبات الكثيرة التي ظلت تعوق انتاج وتسويق السلع الاساسية على مر السنين ، مثل الإفراط في الانتاج من ناحية ، وقلة المحاصيل بسبب الجفاف أو غيره من الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الانسان من ناحية أخرى ، وعدم استقرار الاسعار ، وتدهور معدلات التبادل التجاري والاتجاهات طويلة الامد غير المؤاتية والسلع البديلة وهلم جرا . ويمكن الاستمرار في سرد قائمة أطول من هذا . واعتماد عدد كبير من البلدان الافريقية اعتمادا كبيرا على سلعة أساسية واحدة أو بضع سلع أساسية ، يجعلها - كما نعلم - شديدة التعرض لآثار كل هذه المخاطر التي تتهدد قطاع السلع الاساسية .

معروض علينا اليوم تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا . وكما ذُكر من قبل ، كان لي شرف عضوية فريق الخبراء هذا بصفة شخصية ، لكني سامتنع عن الإدلاء باية ملاحظات هنا في هذا الخصوص . في هذا التقرير رسالة رئيسية وهي أن السلع الاساسية ، إذا أُحسن التصرف فيها ، تشكّل مصدر امكانيات هائلة للقوة الاقتصادية . ويؤكد التقرير أن على البلدان الافريقية أن تسعى منذ البداية لاستخدام وتطوير الموارد الموجودة لديها بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة . ويرى أن على افريقيا أن تتبع بنشاط سياسات انمائية تعتمد على السلع الاساسية ، وأن تسعى إلى استغلال المزايا النسبية النابعة من امتلاكها لعامل طبيعي من عوامل الانتاج . وعندما تفعل البلدان الافريقية ذلك ، عليها أن تتخذ تدابير على جبهة واسعة لزيادة الانتاجية في قطاع السلع الاساسية بغية استغلال تلك الميزة التنافسية بصورة أفضل .

ومن نافلة القول إن تلك الاستراتيجيات الوطنية التي سنعتبرها ايجابية ومستصوبة يجب أن تتم في إطار منظور واقعي للعرض والطلب في العالم ، وهذه النقطة أيضا ترد بشكل ضمني في التقرير . ويبدو أن الكل متفق اليوم على أن سياسات النمو الاقتصادي ذات التوجه السوقي قد أثبتت فعاليتها . ولكن إذا كان التوجه السوقي شرطا مسبقا ضروريا ، فإنه ليس إطارا كافيا في حد ذاته ، بل يجب أن يصحبه قطاع عام كفؤ ، ولا يقل عن ذلك أهمية وجود تعاون اقتصادي دولي . لذلك يكون من المناسب أيضا أن نؤكد هنا على أهمية التعاون الدولي في مجال السلع الاساسية ، من جانب البلدان المصدرة والمستوردة معا ، وهو أمر تؤيده بلدان الشمال الاوروبي تاييدا قويا بطرق عديدة . ويجب أن يبدأ الشق الثاني من الصندوق المشترك للسلع الاساسية عمله بأسرع ما يمكن . ومن الطبيعي أنه يتعيّن الوفاء بالتعهدات الملتزم بها . وعلاوة على ذلك ، يجب على الصندوق المشترك أن يتوخى في سياساته ايلاء أولوية للسلع الاساسية ذات الاهمية الرئيسية لاقل البلدان نموا التي يقع معظمها - ٢٨ من بين ٤٣ بلدا - في افريقيا كما نعرف .

إننا نتصور أن تركيز التقرير على استراتيجيات السلع الاساسية لا يجب أن

يفسّر على أنه اهمال لاهمية تنويع السلع الاساسية ، تنويعا افقيا أو رأسيا ، برغم أنه ربما كان من الممكن أن تدرس مسألة التنويع باستفاضة أكثر في التقرير . فبالنسبة لبعض السلع الاساسية على الاقل ، يبدو أن فرص النجاح في المدى الطويل أكبر في حالة تنويع الانتاج من هذه السلع مما هو في زيادة انتاجها .

إننا نعرف أن عمليتي تطوير السلع الاساسية وتنويعها مكلفتان للغاية ، وهذه النقطة أيضا يؤكدها التقرير . وتأمل بلدان الشمال الاوروبي أن يتسنى تنفيذ بعض المقترحات الداعية إلى زيادة التمويل - التي يوجد العديد منها في التقرير - من اجل بلوغ الغاية النهائية وهي أن نحقق في أقرب وقت ممكن الهدف الذي حددته الامم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من اجمالي الناتج القومي لجميع البلدان المانحة لصالح المساعدة الانمائية الرسمية . ومن المهم أيضا تحقيق الاهداف التي أقرّت في مؤتمر باريس الثاني المعني باقل البلدان نموا ، ومعظمها كما قُلت بلدان افريقية ، بالاضافة إلى ضمان تدفقات لرؤوس الاموال غير منشئة لديون جديدة إلى تلك المجموعة من البلدان بصفة عامة . غير أن فريق الخبراء يوضح بحق أنه لكي تنجح الحكومات الافريقية في الحصول على أموال من المانحين ، يجب عليها أن تثبت أنها تريد حقا أن تساعد نفسها . وفي هذا الصدد ، نجد أن التوصية الداعية إلى خفض النفقات العسكرية من نحو ١٠ في المائة في المتوسط من الانفاق الحكومي إلى ما لا يزيد على ٥ في المائة منه ، هي توصية لها ما يبررها تماما .

وأود أن أختتم كلمتي بالقول بأن بلدان الشمال الاوروبي على استعداد لان تواصل الاضطلاع بدورها كشريك فعّال في عملية التنمية في افريقيا بالتعاون مع الحكومات المعنية . كما أننا سنواصل الاشتراك في الانشطة التنفيذية وفي رصد هذه العملية في إطار منظومة الامم المتحدة . ونتوقع في هذا الصدد أن نعود لدراسة هذه المسائل باستفاضة أكثر عند الاستعراض النهائي لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، الذي سيجري خلال الدورة القادمة للجمعية العامة . ولابد من بذل كل الجهود الممكنة على الصعيدين الوطني والدولي لجعل التسعينات عقدا أفضل لافريقيا من عقد الثمانينات .

لدي ملاحظة أخيرة أود أن أبديها فيما يتعلق بمشاريع القرارات A/45/20 و L.21 و L.22 التي قدّمها سفير أوغندا : إني لم أعقّب عليها في هذه الكلمة لان وثائقها نشرت بالامس فقط ولاننا لم نتمكن في الواقع من التشاور حولها . وإني لعلى ثقة بانه سيكون بامكاننا العودة اليها والتشاور بشانها مع البلدان الاخرى - وخاصة البلدان الافريقية - حتى نستطيع تناولها بالجديّة التي تستحقها .

السيد جين (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : من الضروري جدا أن تناقش الدورة الحالية للجمعية العامة بند جدول الاعمال المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وقد حان وقت هذه المناقشة . وهي تتيح للمجتمع الدولي فرصة طيبة لكي يتابع التطورات الاقتصادية الاخيرة في افريقيا ويستكشف المزيد من السبل والوسائل الكفيلة بحل الازمات الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

في هذا الوقت تقريبا من العام الماضي كنّا هنا نناقش موضوع "إطار بديل افريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحوّل في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي" . وقد مضى عام على تلك المناقشة ، ومع هذا لم تشهد الحالة الاقتصادية في افريقيا أي تحسن ملحوظ ، بل إن الحالة ازدادت سوءا في بعض المجالات .

إننا نلاحظ بأسف عميق أن نصيب الفرد من الدخل في البلدان الافريقية لايزال حتى الآن على ما كان عليه عقب نيل الاستقلال مباشرة . وفي الوقت الحالي ، يعاني نحو ١٠٠ مليون شخص في افريقيا من سوء التغذية ، بينما يعيش ١٦ في المائة من سكان العالم في مستوى الفقر في افريقيا جنوب الصحراء ، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ . وعلاوة على ذلك ، انخفضت حصة تلك المنطقة في أسواق العالم بنسبة النصف منذ عقد السبعينات . وفي عام ١٩٨٩ وصل اجمالي الديون المتراكمة على البلدان الافريقية إلى ٢٥٧ بليون دولار ، وكان على البلدان الافريقية جنوب الصحراء أن تنفق ما يقرب من ٢٧ في المائة من حصائل صادراتها على خدمة الدين . وبالاضافة إلى هذا ، تواجه بلدان افريقية عديدة حالة بيئية وبيولوجية تزداد تدهورا . وقد زاد عدد أقل البلدان نموا في افريقيا من ٢١ بلدا في عام ١٩٨٠ إلى ٣٨ بلدا في عام ١٩٨٩ . ذلك هو الواقع الحيّ الذي نشهده اليوم في افريقيا .

بل أن البيئة الخارجية للبلدان النامية أشد سوءا . فمن ناحية ، فإن الانخفاض المستمر في أسعار السلع الأساسية ، وتسارع الحمائية التجارية ، وانخفاض التدفقات المالية من أجل التنمية أمور عرقلت على نحو خطير جهود البلدان الافريقية لإعادة تنشيط نموها الاقتصادي وتنميتها . ومن ناحية أخرى ، فإن التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا في العالم ، والمنافسة الضارية المتزايدة في الأسواق العالمية ، وتسارع التكامل التجاري والاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو أمور أدت إلى وضع البلدان الافريقية أمام تحديات جديدة ، وصارت تشكل تهديدا حقيقيا بزيادة تهميشها . ومن الضروري أن نشير إلى أن أزمة الخليج الأخيرة وارتفاع أسعار النفط أوجدا صعوبات اضافية في كثير من البلدان الافريقية ، مما زاد من تفاقم محنتها الاقتصادية .

لقد بذلت البلدان الافريقية لسنوات طويلة جهودا متواصلة ، انفراديا وجماعيا ، لتجنب الأزمة وعكس اتجاه الركود الاقتصادي المستمر . وقامت الغالبية الساحقة من البلدان الافريقية بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي وضعتها المؤسسات النقدية والمالية متعددة الأطراف . ومع ذلك ، أظهرت الحقائق أنه نتيجة لوجود بيئة خارجية متدهورة ، ولعدم ملاءمة العديد من برامج التكيف وللظروف الوطنية ، لم تحقق جهود تلك البلدان إلا نتائج ضئيلة في مقابل ما تكبدته من تكلفة سياسية واجتماعية باهظة . فقد غرق العديد من تلك البلدان في مزيد من الصعوبات ، بدلا من تحقيق انتعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

وفي الوقت الراهن ، يمرُّ النمط الاقتصادي العالمي والوضع السياسي الدولي بتغييرات تاريخية جذرية عميقة . وقد بلغ الاقتصاد الافريقي أيضا نقطة التحول . إن تعزيز التنمية في افريقيا مسألة تتسم بالأهمية ليس فقط بالنسبة للبلدان الافريقية نفسها ، ولكن أيضا للمجتمع الدولي .

وفي رأينا أيضا أنه لاستعادة وتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في القارة الافريقية وضمان التوصل إلى الحل الجذري لمشاكل افريقيا ، ينبغي أن تدمج برامج التكيف قصيرة الأجل في استراتيجيات انمائية طويلة الأجل . وهذا يتطلب ليس فقط مجهودا من البلدان الافريقية ذاتها ، وانما أيضا المساندة الخارجية من المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو . وهذان أمران لا ينفصلان .

ويتعيّن على المجتمع الدولي الآن ، والبلدان المتقدمة بصفة خاصة ، اتخاذ تدابير عملية لتثبيت أسعار السلع الاساسية ، وزيادة المساعدة الانمائية الرسمية والتدفقات المالية إلى البلدان الافريقية ، ونقل التكنولوجيا المناسبة بشروط مؤاتية ، ولاسيما التكنولوجيات المتعلقة بالانتاج الزراعي . كما يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عاجلة بغية خفض أعباء خدمة الدين عن كاهل البلدان الافريقية المدينة ، وتقديم ما يلزم لتخفيف أعباء الدين في صدد الديون الرسمية لاقل البلدان نموا في افريقيا . وفي نفس الوقت ، ينبغي تقديم المساعدة الفعالة للبلدان الافريقية في مجالات مثل تنظيم النمو السكاني ، والحماية البيئية ، وتنمية الموارد البشرية .

ونحن نعرب عن تقديرنا للتاكيد مرة أخرى في الاعلان الذي اعتمده اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا ، بأن التنمية الاقتصادية لافريقيا هي مسؤولية تقع على عاتق حكومات وشعوب الدول الافريقية . وقد خلُصت البلدان الافريقية ، من خلال عملية التكيف المريرة ، إلى نتيجة مفادها أنه إذا أريد ضمان النجاح في التكيف الهيكلي الاقتصادي ، وجب أن تقوم عملية التنمية على المساواة الاجتماعية وعلى الاعتماد الجماعي على الذات .

ويسرنا أن نحيط علما بالمناقشات التي جرت مؤخرا بين البلدان الافريقية بشأن الإسراع بعملية التكامل الاقتصادي الاقليمي ، وانشاء الاتحاد الاقتصادي الافريقي . وفي الوقت ذاته ، فقد عقدت البلدان الافريقية العزم على مواصلة السياسات السكانية والبيئية التي تعود بالفائدة على نموها الاقتصادي وتنميتها . وتُبذل الجهود الآن أيضا لتعزيز أهمية الانتاج الزراعي ، وتعزيز مشاركة الشعب في صنع السياسة وفي عملية التنمية بغية تهيئة بيئة مستقرة للتنمية الاقتصادية لافريقيا . ونحن نقدّر هذه الجهود ونساندها . ونؤيد أيضا دعوة البلدان الافريقية لإقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف ، وكذلك مقترحاتها لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب وإعادة تنشيط الحوار والتعاون بين الشمال والجنوب .

وكدولة نامية ، اهتمت الصين ، حكومة وشعبا ، دائما بتنمية افريقيا وساندتها بقوة . وعلى الرغم من أن الصين مازالت دولة ذات دخل منخفض ، فقد قدّمنا مساعدتنا قدر استطاعتنا إلى البلدان الافريقية . ويحتل برنامجنا لمساعدة افريقيا مكانا هاما في برنامجنا الشامل للمساعدات الخارجية للبلدان النامية . وفي هذا الصدد ، التزمنا دائما بكل اخلاص بروح مبادئ احترام السيادة ، وبالتمشي مع الظروف الوطنية ، وتسهيل التنمية وتقديم شروط تفضيلية . ومع تحقيق النمو في قدراتنا الوطنية ، سوف نزيد تدريجيا من مساعدتنا الاقتصادية لافريقيا .

وسنواصل أيضا تعاوننا الاقتصادي والتكنولوجي مع البلدان الافريقية ونعززه تماشيا مع مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ورغبة في تحقيق التقدم المشترك .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بشعور من القلق البالغ إزاء الفقر المدقع وظروف الجفاف والمجاعة في مناطق شاسعة من القارة الافريقية ، عقد المجتمع الدولي في عام ١٩٨٦ دورة استثنائية للجمعية العامة اعتمدت برنامج العمل للامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وبهذه الوثيقة التي تمثّل نقطة تحوّل تاريخية ، أعدّ المجتمع الدولي إطارا مشتركا لإعادة انعاش نمو الدول الافريقية وتنميتها ، وفي هذا الإطار ألزمت الدول الافريقية نفسها بمواصلة الاصلاحات الاقتصادية ، ووافق المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لتلك الدول . ومنذ ذلك الحين ، نفّذت غالبية الدول الافريقية برامج التكيف الهيكلي لجعل اقتصاداتها أكثر فعالية ، وعكف المجتمع الدولي على تنفيذ برامج تعاون رئيسية ترمي إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للدول الافريقية .

على الرغم من كل هذه الجهود المحلية والدولية ، مازالت البلدان الافريقية تواجه معوبات اقتصادية حادة . وشهد العديد منها انخفاض دخل الفرد فيها ؛ واستمر الدين الخارجي في الصعود إلى مستويات تتجاوز القدرة على السداد لدى العديد من بلدان المنطقة . ومازالت أسواق السلع الاساسية راكدة ، وهي التي تعتمد عليها الدول الافريقية في المقام الاول في حصيلة صادراتها . وفي الوقت نفسه ، زاد عدد الاشخاص الذين يعيشون تحت ظروف الفقر على نحو مستمر .

وتسلّم اليابان بأن الحالة تستدعي الاهتمام العاجل . ويأمل وفدي بقوة أن يتيح الاستعراض النهائي لبرنامج العمل في العام القادم فرصة أخرى لنا لكي نؤكد على التزامنا القوي بتعزيز الجهود الوطنية والدولية على السواء لضمان انتعاش النمو والتنمية في هذه البلدان .

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى العناصر المطلوبة لانعاش النمو والتنمية للدول الافريقية في التسعينات . إنني أفعل ذلك بقدر من التردد لانني أسلّم بأن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الاساسية لتنميته ، وأن الاستراتيجيات الانمائية ستختلف تبعا للاحتياجات المحددة لكل بلد من بلدان المنطقة . وعلى الرغم من أن العلاقات بين اليابان وافريقيا قد اتسع نطاقها في السنوات الاخيرة ، فمازالت الصلة بيننا ضعيفة ، وتوجد مجالات مازالت تحتاج إلى أن نعمّق تفاهمنا المتبادل بشأنها . ولهذا ، وبهذه الايضاحات ، آمل أن يستطيع بلدي - بمشاركتكم بعض الدروس التي تعلّمها من خلال عملية بناء دولته ومن خلال التجارب التي مرّت بها بلدان أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - الاسهام بطريقة متواضعة في تحقيق تفهم أفضل لمشاكل التنمية ، ولاسيما مشاكل البلدان الافريقية ، ولما هو مطلوب لحلّها .

أولا ، أعتقد أن عملية التنمية لاي بلد تتطلب إصلاحات من جانب جميع قطاعات المجتمع ليتسنى السعي بنشاط لإقامة هيكل اقتصادي أكثر كفاءة . وقد مر اقتصاد اليابان وهيكلها الصناعي بعملية إصلاح كبيرة ؛ وفي الواقع ، يجري تنفيذ تكيفات هيكلية حتى في هذه اللحظة . ومن الضروري لاي بلد ، لا سيما البلدان الافريقية ، أن تضطلع بهذه التكيفات بغية تحقيق أهدافها الانمائية الطويلة الاجل .

ثانيا ، يجب أن تعتمد العملية الانمائية في أي بلد على جهوده المحلية لبناء القدرة ، أي جهود سكانه ومؤسساته . والواقع أن هذا عنصر أساسي لبناء الامم . وبلدان شرقي آسيا ، التي تتمتع الآن بنمو اقتصادي سريع ، هي البلدان التي أعطت الأولوية العليا لتعليم شعبها وتدريبه والعناية بصحته ، وكذلك لتعزيز قدرات الادارة الانمائية . وفضلا عن ذلك ، نحن نعتقد أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إذا كانت المكاسب الاقتصادية تستنفد بسبب تعذر كبح الزيادة في عدد السكان الذين يجب على اقتصاد البلد أن يعولهم .

ثالثا ، تشعر اليابان بقوة أنه ينبغي النظر الى التنمية الريفية على أنها أساس بناء الامة . وفي هذا الصدد ينبغي التشديد على أهمية تشجيع المشاريع الصغيرة بغية دمج العاطلين والعاطلين جزئيا عن العمل في القوة العاملة المنتجة . وهذا هام بشكل خاص في معالجة مشاكل الفقر والجوع .

ومن الضروري أن تحظى بسياسات وجهود البلدان الافريقية في جميع هذه الميادين بالدعم الراسخ من المجتمع الدولي . واليابان ، من جانبها ، تبذل قصارى جهدها لزيادة مساعدتها الى الدول الافريقية . فعلى مدى العقدين الماضيين ، زادت باطراد بالارقام المطلقة والنسبية ، من تعاونها الاقتصادي مع افريقيا . ففي حين أن الدول الافريقية تلقت ٠,٧ في المائة من إجمالي المساعدة اليابانية في عام ١٩٧٠ ، فإنها تتلقى الآن ما يزيد على ١٥ في المائة من هذه المساعدة . وهكذا ، في غضون ٢٠ عاما زادت مساعدتنا الى افريقيا من ٠,٧ في المائة الى ما يزيد على ١٥ في المائة من إجمالي المساعدة التي نقدمها . وحكومتي ملتزمة بمواصلة بذل جهودها في هذا الصدد .

نتيجة لهذا الالتزام ، قدمت اليابان ، على سبيل المثال ، أكبر حصة مالية في إطار المشاركة في تمويل المرحلة الاولى من برنامج العمل الخاص بالبلدان الواقعة جنوب الصحراء ، الذي يديره البنك الدولي . وبوسعي أن أطمئن الجمعية الى أننا سنواصل الاسهام بنشاط في برنامج العمل الخاص وهو يدخل مرحلته الثانية . واليابان تولي أيضا اهتماما كبيرا لعمل صندوق التنمية الافريقي وبنك التنمية الافريقي ، وهي أكبر متبرع غير اقليمي للاول وثاني متبرع غير إقليمي للثاني . أما على الصعيد الثنائي ، فإن اليابان وسّعت مساعدتها على شكل هبات بصورة رئيسية ، مثل المنح غير المرتبطة بمشاريع بعينها ، دعما لجهود التكيف الهيكلي في البلدان الافريقية ، وكذلك على شكل منح في مجالات مثل مجال الحاجات الانسانية الاساسية وتنمية الموارد البشرية والتنمية الريفية .

بالاضافة الى ذلك ، وفيما يتعلق بعبء الدين المتزايد على الدول الافريقية ، تعتزم اليابان الاستمرار في تنفيذ تدابير تخفيف عبء الديون ، وستؤدي هذه التدابير في الواقع الى إسقاط الديون المتبقية الناجمة عن قروض قدمت بموج برنامج المساعدة الانمائية الرسمية . وستواصل حكومتي الاسهام في تنفيذ خطة تورنتو لافقر البلدان في افريقيا ، وهي على استعداد للإسهام في أي ترتيب يضطلع به في إطار نادي باريس لتخفيف أعباء الديون الرسمية في المنطقة .

وفي مجال بناء القدرة الوطنية ، دون التعرض لتعاون اليابان على الصعيد الثنائي ، اسمحوا لي أن أشير الى مبادرتي الاخيرة في إطار الامم المتحدة . لقد ساهمت حكومتي بنشاط في المناقشة في حلقة العمل الاقاليمية الرفيعة المستوى التي انعقدت في أديس أبابا العام الماضي ، وقررت أيضا أن تقدم دعما ماليا لحلقة العمل التي ستعقد في داكار في آذار/مارس القادم والتي ستنظمها إدارة التعاون التقني من أجل التنمية التابعة للامم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وستواصل حكومتي التعاون ، حسب ما هو مناسب ، في مشاريع مماثلة بغية تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات إدارة الاقتصاد الكلي للبلدان الافريقية في التخطيط الانمائي . علاوة

على ذلك ، فإن اليابان على استعداد لتوسيع مساعدتها في إطار مبادرة بناء القدرة الافريقية التي بدأها مؤخرا بنك التنمية الافريقي والبنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

اختتم بياني بتكرار القول إن هناك حاجة لجهود متضافرة من جانب الدول الافريقية نفسها ومن جانب المجتمع الدولي ، إذا كنا نريد التصدي للصعاب الحالية بكفاءة . وحكومتي ملتزمة ، من جانبها ، ببذل كل ما تستطيع لدعم الجهود الانمائية للشعب الافريقي .

السيد لاغو (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كانت الثمانينات بالنسبة لمعظم افريقيا كارثة من الناحية الانمائية . فقد انتقلت افريقيا من كارثة اجتماعية واقتصادية الى أخرى ، وكان أبرزها أزمة الديون . وكان أثر أزمة الديون على افريقيا مدمرا . فتراجعت أهداف التنمية لتفسح الطريق أمام اقتصاديات مجرد البقاء ، مع التركيز على خدمة الدين وتقليص الخدمات المحلية والتقشف .

إن مشكلة الدين تخلق صعوبات خاصة لافريقيا ، وقد أشار السيد بتينو كراكسي الممثل الشخصي للأمين العام عن الديون عند تقديم تقريره الى اللجنة الثانية في قاعة الجمعية العامة بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر أنه :

"... تبلغ ديون افريقيا جنوب الصحراء ١٤٥ بليونا من الدولارات الامريكية وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ أدت خدمات الدين في افريقيا جنوب الصحراء الى انخفاض الناتج الإجمالي للفرد بنسبة ٣,١ في المائة وانخفاض الاستهلاك بنسبة ٣,٤ في المائة والى تخفيض سنوي في الصادرات بالقيمة الحقيقية مقداره ٣,١ في المائة . وقد أدى ذلك الى زيادة التدهور في النسبة بين خدمة الدين والصادرات ..."

واستطرد يقول :

"في هذه النقطة يبدو أن مشكلة الاقتصاد في البلدان جنوب الصحراء لا حل لها إلا بإجراء تخفيض كبير في ديونها وتقديم تسهيلات استثنائية من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ."

وفي هذا الصدد ، نشارك الوفود الاخرى التي أعربت عن تقديرها للسيد بتينو كراكسي على التوصيات الهامة التي وردت في تقريره .

وفي العقد الماضي هبطة ستة بلدان افريقية من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل الى مجموعة البلدان المنخفضة الدخل وتزايد عدد أقل البلدان نموا في افريقيا من ١٧ الى ٢٨ بلدا . ويتزايد عدد الافارقة الذين يعانون من الجوع . وكان النقص الحاد في الغذاء استثناءً في عام ١٩٦٠ ؛ وأصبح اليوم واسع الانتشار . إن افريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة التي لا يحتمل أن ينخفض فيها الفقر بحلول عام ٢٠٠٠ ويتنبأ تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٠ بأن حوالي ٢٦٥ مليونا من الافراد أو ٣,١ في المائة من سكان افريقيا جنوب الصحراء سيعيشون في فقر في عام ٢٠٠٠ . وفي عام ١٩٨٥ كان هذا الرقم ١٨٠ مليونا . ويذكر التقرير أنه بنهاية هذا القرن سيوجد في افريقيا جنوب الصحراء ٣٠ في المائة من فقراء العالم النامي وذلك في مقابل ١٦ في

المائة في عام ١٩٨٥ . إن إبقاء عدد الفقراء في افريقيا عند مستوى عام ١٩٨٥ يتطلب جهدا هائلا بما في ذلك زيادة الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٥,٥ في المائة سنويا ، أي أكثر من ٣ في المائة تقريبا من النسبة المقترحة . ويقول التقرير إن هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا عززت الحكومات جهودها من أجل الإصلاح وزاد المانحون من مساعداتهم .

وتزداد الحالة سوءا بسبب عدد من الكوارث الطبيعية ، مثل التصحر والجفاف والصراعات المسلحة . وقد أشار وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا من تقييمه الأولي لأداء الاقتصاد الافريقي في عام ١٩٨٩ والتوقعات لعام ١٩٩٠ الى أن :

"... عددا من البلدان التي تعاني من عجز هيكلي في الغذاء ستستمر في طلب المعونة الغذائية بنسب مختلفة ... وإن نقص الاغذية والتدهور في إمدادات الغذاء سيستمران في مناطق القرن الافريقي . وإنه توجد بالفعل تقارير مرعبة عن حدوث مجاعة على غرار ما حدث نتيجة للجفاف الكبير في افريقيا في ١٩٨٤-١٩٨٥ ، ما لم يتخذ إجراء سريع لعلاج الموقف ."

وقد ذكر رئيسي الفريق عمر حسن أحمد البشير في خطابه الى الجمعية العامة بتاريخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ما يلي :

"... لقد انعكست آثار هذه الكوارث الطبيعية وآثار الحرب التي تديرها حركة التمرد في جنوب الوطن على موقف الطعام في بلادنا ، إذ أنه يعتمد الى حد كبير على عوامل طبيعية لا يتيسر التحكم فيها . وقد كانت كميات الأمطار في الموسمين الاخيرين دون المتوسط المعتاد ، واليوم تلوح نذر جفاف في الأجزاء الشمالية من وطننا ، مما يخشى معه إحداث فجوة في الطعام مما يضاعف من توجسنا . إن الموقف في الدول المجاورة ليس بأفضل مما هو عليه في السودان ، مما نخشى معه تدفق المزيد من اللاجئين على السودان ."

(A/45/PV.16 ، ص ٣٣)

وفي نشرة صحفية صدرت بتاريخ ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ عن مكتب وكيل الامين العام للمسائل السياسية الخاصة وشؤون التعاون الاقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية ورد ما يلي :

"يسود نقص حاد في الغذاء في معظم أنحاء السودان . وتؤدي آثار السنة الثانية من السنتين المتتاليتين من الجفاف الى الهجرة المبكرة للافراد من أراضيهم التقليدية ومن المراعي سعيا وراء الماء والغذاء والعمل ... وقد اتخذت حكومة السودان عددا من التدابير لمعالجة حالة الجفاف وطلبت بأن يرسل على وجه عاجل ٠٠٠ ٧٥ طن من الحبوب من موارد خارجية لتوزيعها في المناطق المتضررة من الجفاف في السودان وذلك كإغاثة طارئة قبل فترة الحصاد من تشرين الثاني/نوفمبر الى كانون الثاني/يناير وذلك بغية تجنب معاناة جماعية ."

لقد ابتليت القارة الافريقية بالجفاف والمجاعة وأدى ذلك الى إصابة الملايين من الافراد بالاوبئة التي تسببت في زيادة معدل الوفيات ، والى نقص مقلق في المياه . وقد سجلت تحركات سكانية جماعية غير مخططة لم يسبق لها مثيل .

إن أثر الجفاف والتصحر يثير القلق . فقد أضعف البلدان المتضررة التي اضطرت الى تكريس معظم دخولها لبرامج الإغاثة العاجلة في المناطق التي أصابها الجفاف . كذلك فإن الجفاف والتصحر يهددان بالخطر بقاء المناطق الزراعية لانهما يفرضان ضغوطا إضافية على الموارد المحدودة ويؤديان الى تدهور الظروف البيئية هذا بالإضافة الى زيادة مشكلة تدفق اللاجئين .

ولم تسلم بلدان الساحل السوداني الواقعة في شرق افريقيا من الحالة العامة في افريقيا . ونظرا لأن هذه البلدان تشعر بالقلق إزاء آثار الجفاف والكوارث الطبيعية الاخرى المتصلة بالجفاف وعلى اقتصادات وحياة شعوبها ، فقد أحست بضرورة بذل جهود منسقة لمكافحة الجفاف . ولتحقيق هذا الهدف عملت على إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية . وتعمل هذه الهيئة على تنسيق

واستكمال جهود الدول الاعضاء في مكافحة آثار التصحر والكوارث الطبيعية الاخرى ، ومساعدة جهود التنمية التي تبذلها تلك البلدان ، هذا بالإضافة الى تناول المشكلات الخاصة بالانتعاش وإعادة التأهيل على المدى المتوسط والمدى الطويل .

إن تلك الجهود تدل على مدى ضخامة التحدي الذي تواجهه البلدان المذكورة . ولئن كانت مسألة حماية البيئة تتصور حاليا جداول الاعمال الوطنية والدولية ، فهي بالنسبة لتلك البلدان الافريقية أكثر من مجرد شاغل من الشواغل : إنها مسألة بقاء . إن معظم البلدان الافريقية عاكفة على عملية إعادة تشكيل ضخمة ولكن بالنظر الى الظروف الطبيعية والخارجية القاسية تتضاءل فرص تلك العملية في تحسين المستويات المعيشية بوجه عام .

وفي اعتقاد وفدي أن أزمة الديون تؤدي الى تفاقم مشكلة التخلف وأن البلدان النامية وبخاصة البلدان الافريقية من بعيد أقل البلدان نموا لا تستطيع بمفردها مواجهة التحدي المتمثل في استئصال الفقر . ولكن ثمة تطورات مشجعة . ففي نيسان/ابريل الماضي ، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، إعلانا لصالح البلدان النامية . وفي أيلول/سبتمبر الماضي ، اعتمد مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا برنامج العمل الجديد للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي يلزم المجتمع الدولي ، وبخاصة البلدان الصناعية ، بالعمل بشكل جماعي ، على زيادة إجمالي مستويات المساعدة المقدمة الى البلدان المذكورة زيادة ملموسة وجوهرية . وإننا لنرجو أن يتم على وجه السرعة الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر باريس والمتعلقة بتعزيز تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية .

إن التحدي الذي ينبغي التصدي له الآن هو عكس مسار ما تشهده افريقيا حاليا من انحطاط . والامكانيات متوفرة وهي كامنة في مواردها الضخمة ، وطاقات شعوبها التي لم تستغل بعد ، وفي تقاليدها القائمة على التضامن والتعاون . إن مستقبل افريقيا لا يمكن أن يقرره سوى الافريقيين . وينبغي لنا أن نبدأ بإحياء خطة عمل لاغوس لعام ١٩٨٠ ، وبالتركيز على التكامل الاقليمي ، على أن نأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والسياسة العالمية السريعة التغير . فالعالم يتحرك صوب التكامل

الاقتصادي . ولقد حذر مؤخرا السيد سليم أحمد سليم ، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، أمم افريقيا من الوقوف موقف المتفرج العاجز المكتوف اليدين ، وقال إن :

"هناك حاجة الى وحدة أقوى ، والى العمل الجماعي لمعالجة ما قد ينشأ من المشاكل نتيجة التعامل مع سوق موحدة" .

ويلزم إجراء تغيير هيكلي أساسي لتحويل الاقتصادات الافريقية وجعلها قادرة على التنافس في عالم تزداد به المنافسة . ولا بد أن تمسك افريقيا بدقة عملية الانعاش والتحول على أرضها . أما مهمة المجتمع الدولي ، وبخاصة شركاؤنا في التنمية والمؤسسات المالية الدولية ، فهي مد يد المساعدة .

ومن نافلة القول ، إنني أضم صوتي الى زميلي الممثل الدائم لأوغندا في طلبه الى الجمعية العامة باسم أعضاء منظمة الوحدة الافريقية أن تعتمد مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة عليها بتوافق الآراء .

السيد جونز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يساور استراليا قلق بالغ إزاء استمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وهي ترحب بالفرصة المتاحة لمناقشة التطورات الأخيرة .

وتعتزم استراليا المضي في الوفاء بنصيبها كعضو مسؤول في المجتمع الدولي ، في الجهد الجاري على وجه الاستعجال لمساعدة الافريقيين في كفاحهم اليومي ضد الفقر والجوع ، وهو كفاح تزيد من مشقته الكوارث الطبيعية مثل التصحر والفيضانات .

وهناك أيضا معوقات شديدة للتنمية لا تتبدى بوضوح وإن كانت أشد ضررا ، وهي تعرقل الجهود الافريقية الرامية الى توفير مستقبل اقتصادي أفضل للقارة ولشعوبها . وتشمل هذه المشاكل الهيكلية ضعف المؤسسات المحلية وتداعي البنية الاساسية المادية ، والتفاوت في التنمية الحضرية والريفية وفي توزيع الدخل ، والضغوط السكانية ، والاضطرابات السياسية - وبعضها مدعوم من الخارج - والبيئة الاقتصادية الدولية المناوئة . ذلك أن عقدا من الزمان شهد عائدات منخفضة جدا للصادرات التقليدية ، وفي مقدمتها السلع الأساسية وقد ترك معظم البلدان الافريقية تنوء تحت عبء الديون وتفتقر الى القطع الأجنبي اللازم لتمويل تكيفها الهيكلي وتنميتها بنجاح .

ويلزم ، في هذا الصدد ، انتهاج سياسات اقتصادية إبداعية وبعيدة المدى لدفع القارة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية القابلة للاستمرار . كما يقتضي الأمر بذل جهود لزيادة الانتاجية زيادة ملموسة في جميع القطاعات ، وبخاصة الزراعة ، التي يعيش عليها ثلاثة أرباع سكان افريقيا . واستراليا علي بيِّنة من الطابع المعقد لهذه المهمة ، وضرورة التصدي للعوامل الخارجية والداخلية التي تسببت في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وهي تدرك مدى الحاجة الى إسهام المجتمع الدولي إسهاما فعالا في هذه العملية .

وبين يدي الجمعية العامة الآن تقرير فريق الخبراء المعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا . وقد ركز فريق الخبراء تحليله على مشاكل قطاع تصدير السلع الاساسية ، الذي هو القطاع الحاسم في معظم الاقتصادات الافريقية ، فقدم لنا رؤية جديدة قيمة لمشاكل التنمية التي تواجهها افريقيا ، وبعض الاستنتاجات والتوصيات المفيدة لتنظر فيها الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي . والواقع أن فريق الخبراء لم يجتمع للمصادقة على النهج المتبعة حاليا في معالجة المشاكل المتصلة بالسلع الاساسية بل ليقدم تقريرا عما ينبغي عمله بشكل مختلف في افريقيا ، وفي الاقتصاد العالمي ، وفي العديد في المنظمات المتعددة الاطراف التي تعني بافريقيا وبالمشاكل المتصلة بالسلع الاساسية .

ويضم التقرير العديد من المقترحات التفصيلية للعمل ، وهي مقترحات لا نستطيع أن نفيها حقها في مناقشة قصيرة . وفي رأينا ، أن توصياته الرئيسية تتمثل في الدعوة الى التعزيز الواعي الصريح لمكانة قطاع السلع الاساسية ، وبخاصة في التخطيط الانمائي في البلدان الافريقية ، والى تجاوب المجتمع الدولي مع الجهود الكبيرة التي تبذلها بلدان افريقية عديدة للتغلب على مشاكلها . فالاصلاحات ضرورية ولكنها صعبة التنفيذ ، والجهود الافريقية جديرة بأن تلقى قدرا أكبر من التقدير والدعم الدوليين .

وإننا لنتفق مع فريق الخبراء في تأكيدة للدور الرئيسي الذي يمكن أن تسهم به زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في انعاش صناعات السلع الاساسية في افريقيا ، وفي تشديده على ضرورة تحسين فرص الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة . ذلك أن الاداء الضعيف لقطاع التصدير في افريقيا يرجع الكثير منه الى مشاكل التوريد التي يلزم حلها في تلك القارة ، إلا أن الحواجز القائمة أمام الصادرات كبيرة وقد تزايدت في السنوات العشرين الماضية . وهي تشكل الآن عوامل رئيسية مثبطة للإصلاح والتنويع في افريقيا .

فالاستثمار المطرد يعتمد على المستثمرين . والعديد منهم مزارعون يعتمدون على المحصولات التي تدر نقدا ، ويستطيعون أن يعتمدوا على فرص الوصول المستمر الى الأسواق ولا سيما الأسواق في البلدان المتقدمة النمو لأن الأسواق المحلية كثيرا ما تكون صغيرة وفقيرة . ومع ذلك حينما حدثت نجاحات في الصادرات الافريقية ، ظهرت بسرعة حدود وقيود على صادراتها ، ونحن نتطلع الى جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتقديم المزيد من الأسس القوية للاستثمار في بلدان مثل البلدان الموجودة في افريقيا ، وهي البلدان التي تتمتع بمزايا نسبية في الانتاج الزراعي والسلع الاساسية من المعادن .

ومسألة المتابعة مسألة هامة تعنى بها الجمعية العامة بشكل مباشر . وقد لاحظ الفريق أنه يتعين على كل بلد افريقي أن يدمج بموارده الحكومية الشحيحة النهج المتباينة لعدد من وكالات مختلفة . وشددت توصية الفريق على تخصيص وكالة محايدة دولية واحدة تقوم بتنسيق وصنع استراتيجية للسلع الاساسية واتفاقات للسياسة وتقدم تقريرا سنويا الى الجمعية العامة بشأن تنفيذ توصيات الفريق .

وخلص الفريق الى أن الوكالة الأشد كفاءة للقيام بهذا الدور هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ونحن نرى أن حجج الفريق مقنعة وتأخذ في الاعتبار الاقتراحات المعروضة علينا اليوم في اطار الاستعراض والتقييم الأخيرين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ونحن نتطلع الى اتخاذ قرار في هذا الشأن في أقرب وقت ممكن .

السيد مالون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ كان من أول البرامج التي أدركت على نحو مقنع الحقيقة الهامة القائلة بأن الانتعاش الاقتصادي في افريقيا يتطلب ، حتى يستمر ، معالجة عناصر الانتعاش المختلفة في اطار متكامل . وثمة شيء أساسي للانتعاش الاقتصادي والنمو في افريقيا هو وجود بيئة اقتصادية كلية تنظيمية يمكن وصفها بصدق بأنها بيئة فعالة .

وهناك حاجة الى الاصلاح الاساسي لبرامج دعم الاسعار غير القابلة للإستمرار ، وتنويع الصادرات ، وإلغاء القيود على الواردات ، وأسعار صرف واقعية ، وتوسيع دور القطاع الخاص ، والحد من البيروقراطية الحكومية ، التي تتضافر جميعها لتوفر إطارا اقتصاديا سليما للجهود الإنمائية الرامية الى تحقيق النمو ، واعتمدت ما يقرب من نصف البلدان الافريقية برامج أساسية لإصلاح السياسات ، وحقق العديد منها نتائج سريعة .

بيد أن الاصلاح الاقتصادي ليس غرضا في حد ذاته ، بل أنه عنصر واحد في استراتيجية طويلة الامد للتنمية والنمو . وأولويات السياسات الجديدة تشكل مجموعة متكاملة من العوامل التي تحدد الاستراتيجيات العملية والفعالة للنمو القابل للاستمرار . وينبغي لها أن تتضمن المعوقات الهيكلية للتنمية الزراعية ، والبيئة ، والسكان ، وحكما أفضل ، وبناء الانسان ، وتنمية القدرات المؤسسية ، والتكامل والتعاون الاقليميين . وهناك أولوية أساسية أخرى أيضا هي التخفيف من حدة الفقر ليس بمفهوم الرفاهة وإنما من خلال زيادة انتاجية الفقراء كيما يتسنى لهم المشاركة في الحياة الاقتصادية .

ونحن نؤمن بأن التقارير من أمثال التقرير الذي أعده فريق الخبراء للامين العام للامم المتحدة المعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا تشكل خطوة أولى ممتازة على الطريق الصحيح . فإذا كان لافريقيا أن تتجنب الجوع وأن توفر فرص عمل منتجة ودخلا متزايدا للاعداد المتعاظمة من سكانها ، عليها أن تحقق معدل نمو سنوي لا يقل عن ٤ في المائة . ويمثل الانتاج الزراعي المصدر الاساسي الواقعي الوحيد لتحقيق هذا النمو . وهذه ليست محاولة لغرض اعتماد افريقيا على السلع الاولية وتجنب تحقيق تنويع اقتصادي . وليس هناك سبب هيكلي يمنع تحقيق التنويع جنبا الى جنب قطاع قوي للسلع الاساسية . وفي واقع الامر ، ووفقا لما جاء في التقرير ، يجب أن يكون انتاج السلع الاساسية والتجارة فيها القوة الدافعة للتوسع والتنويع الاقتصاديين .

وتساند كندا الجهود الرامية الى تحرير تجارة السلع الاساسية وهي تؤيد الجهود التي تبذل لتنويع الصادرات غير التقليدية وتنميتها للحد من ضعف الاقتصادات

الافريقية وتعرضها لتقلبات الأسعار . وتنضم كندا الى غيرها من الدول المانحة لتؤيد برامج المساعدة التي تلبي احتياجات التكيف . وهي تؤيد أيضا على نحو فعال النهج السخي للتصدي لمشاكل مديونية البلدان الافريقية جنوبي الصحراء ذات الدخل المنخفض والديون المرهقة .

وتحظى افريقيا بأولوية كبيرة في برامج المساعدة الكندية الثنائية والمتعددة الأطراف . ويوجه ٤٥ في المائة من إجمالي المساعدة الثنائية الى افريقيا . ففي ١٩٨٨-١٩٨٩ تلقت افريقيا من خلال قنوات مختلفة مبلغا قدره ١,١١٨ بليون دولار كندي ، وكل المساعدة الكندية تقدم على أساس كونها منحة . واتخذت كندا تدابير ألغيت بمقتضاها كل القروض الإنمائية غير المسددة لجميع البلدان الافريقية جنوبي الصحراء .

وفي الاطار المتعدد الأطراف ، حثت كندا الدائنين على اتباع نهج سخي في التصدي لمشاكل مديونية أكثر البلدان فقرا . وهي تدعو الى زيادة التدفقات المالية الى افريقيا . ولقد طلبت البلدان جنوبي الصحراء تطبيق شروط تورونتو عليها . وقدمنا لهذه البلدان أسعار فائدة تساهلية للقروض الرسمية التي أعيدت جدولتها في نادي باريس . كما أعلنا عن تبرعنا بمبلغ ٨٢٩ مليون دولار كندي للتجديد التاسع لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية . وسوف نقدم ٣٦٠ مليون دولار كندي لدعم برنامج البنك الدولي الخاص الثاني لافريقيا للمدة من ١٩٩١ الى ١٩٩٣ . وهذا المبلغ يزيد بنسبة ٣٠ في المائة عن المبلغ المعدل الذي تبرعت به كندا لبرنامج البنك الدولي الخاص الأول لأفريقيا . سيجري تنفيذ ذلك جنبا الى جنب تجديد موارد الصندوق الافريقي للتنمية .

واحتمالات الانتعاش بعيدة من أن تكون مضمونة ، بيد أن هناك مبررات قوية للتفاؤل المشوب بالحذر . ومع ذلك لا توجد بالتأكيد حلول سهلة . إن مجموعة العناصر التي تتشكل منها الحلول للأزمة الاقتصادية الحرجة في افريقيا تتسم بالتعقّد . وهي تتضمن أطراً اقتصادية سليمة ، وادارة حكومية حسنة ، واحترام الانسان ، وقضايا الديمغرافية وعلاقتها بالفقر ، والبيئة ، ونظام الاولويات اللازم للعناصر البشرية في التنمية .

وكندا تشيد بالمقرر الذي اتخذته منظمة الوحدة الافريقية في تموز/يوليه من هذا العام باعتماد ميثاق جديد ليتناول الديمقراطية والتنمية . ولقد قدمت كندا دعما ماليا للمؤتمر الذي أصدر الميثاق الجديد . وكما جاء في بيان وزير دولة كندا للشؤون الخارجية ، الرايت أونورابل جو كلارك في الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/ سبتمبر :

"الديمقراطية تسمح للحكومات بتقدير احتياجات مجتمعاتها والتعبير عنها . والديمقراطية تسمح للأفراد بالإعراب عن آرائهم وممارسة قدراتهم . والديمقراطية والتنمية يسيران جنبا الى جنب ، لأن السوق المفتوحة هي التي تغذي الرفاهية وتؤدي في جميع الحالات تقريبا الى الديمقراطية" (A/45/PV.9 ، ص. ٣١).

والأمر الواضح أن هناك حاجة الى مساعدة خارجية كبيرة لدعم الجهود الإنمائية الوطنية . وتوخيا للواقعية ، ينبغي أن نسلم بأن الوفاء بهذه المتطلبات ليس أمرا سهلا في وقت تواجه فيه الاقتصادات الصناعية العالمية خطر انتكاسة اقتصادية . وفي وقت يشهد تنافسا في الطلب على الموارد الشحيحة ينبغي أن يدلل على أن الموارد المخصصة لافريقيا ستستخدم بصورة عملية وفعالة للوفاء بهذه الاحتياجات الهائلة . ويقع علينا جميعا عبء ضمان توفير الأدلة التي تثبت أن جهودنا فعالة وقابلة للاستمرار لأن هناك حاجة كبيرة إليها .

السيد أمير علي خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة عشرة قد بني على مقدمتين أساسيتين . وأولى هاتين المقدمتين قبول البلدان الافريقية لمسؤوليتها الرئيسية عن تحقيق الانتعاش والتنمية الذاتيين ؛ وثانيتهما التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم الكامل لبرنامج الانتعاش في افريقيا من خلال تعزيز نقل الموارد بشروط ميسرة ، ووضع تدابير خاصة ترمي الى التخفيف من عبء ديون البلدان الافريقية ، وإعلان تدابير في مجال السياسات تستهدف تحسين فرص وصول المنتجات الافريقية الى الاسواق الدولية .

وتشير الدلائل المتاحة الى أن افريقيا لم تدخر وسعا للوفاء بالتزاماتها في اطار برنامج العمل . وكانت جهودها في سبيل تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية مثيرة للإعجاب . وقد انتهجت معظم البلدان الافريقية سياسات للاصلاح والتكيف الهيكلي تستهدف تحسين أدائها الاقتصادي وتمهيد السبيل أمام نمو وتنمية مستمرين . وكان قطاع الزراعة على وجه الخصوص هدفا لتدابير الاصلاح التي تشمل اصلاح الصناعات المرتبطة بالزراعة وتنميتها ، وتحسين قطاع النقل والمواصلات ، وتحرير التجارة وتحقيق الكفاءة المالية . كما اتخذت خطوات لمكافحة الجفاف والتصحر وتعزيز التخطيط الإنمائي الرشيد وتنمية الموارد البشرية . وشرعت الحكومات الافريقية أيضا في اصلاح للسياسات في مجال الادارة الاقتصادية وأسعار الصرف والمشروعات العامة والتخطيط السكاني .

وتلك التدابير التي توضح التزام افريقيا الجاد ببرنامج العمل قد استتبعت عددا كبيرا من المخاطر والتضحيات تحملها سكان افريقيا بشجاعة وكرامة . وسيكون من الخطأ الاستخفاف بهؤلاء السكان . فهم يتوقعون ، عن صواب ، أن ينتهي فقرهم بإحياء وانتعاش وطنيين .

إن استجابة المجتمع الدولي لم تتناسب مع الالتزامات المنتظرة في برنامج العمل . وقد زاد صافي تدفقات الموارد الى افريقيا من ١٧,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ١٩,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٦ و ٢٢,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٧ . بيد أن هذه

التدفقات انخفضت بالقيم الحقيقية في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ عما كانت عليه عام ١٩٨٥ . وبالمثل ، ان المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات متعددة الاطراف لم تسجل أي زيادة حقيقية إذا حسبت بأسعار ومعدلات صرف عام ١٩٨٦ . وفضلا عن ذلك ، فقد انخفضت قروض التصدير الموجهة الى افريقيا بينما ظلت التدفقات التجارية الخاصة ضئيلة للغاية . وتفاقم ذلك الوضع بسبب حدوث تحويل صافي للموارد المالية من افريقيا الى صندوق النقد الدولي .

وفيما يتعلق بمسألة الديون الخارجية العصيبة ، فقد حدث بعض التقدم . وتجدر الاشارة الى الاتفاقات التي أمكن التوصل اليها مؤخرا في قمة تورنتو والمؤسسات الأوروبية بشأن تخفيض الديون والإعفاء منها . بيد أنها تدابير محدودة وتقل كثيرا عن الإغاثة طويلة الاجل المتوخة في برنامج العمل .

إن عدم كفاية الاستجابة الدولية للأزمة الافريقية قد أضعفت الى حد ما الامل الذي نما باعتماد برنامج العمل قبل أربعة أعوام . فالآثار السلبية لنقص الموارد المحلية والخارجية على الانتاجية الافريقية قد فاقت التأثير الايجابي لاصلاحات السياسات . وبعد مرور أربعة أعوام على اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، لا تزال افريقيا تعاني من أزمة اقتصادية حادة . وبلغ نموها حاليا مرحلة من الجمود . وعانى أكثر من عشرين بلدا افريقيا من معدلات نمو سالبة للانتاج المحلي الإجمالي في الثمانينات ، كما انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل في افريقيا ككل انخفاضا مستمرا خلال العقد الماضي . ولا يزال مئات الملايين من السكان يعيشون بلا مأوى ملائم ، وثمة نقص واضح في الرعاية الصحية وزيادة في سوء التغذية .

واستمرت الزيادة في عبء الديون الخارجية لافريقيا . وفي عام ١٩٨٨ ، بلغ مجموع الديون الخارجية للمنطقة ٢٣٠ بليون دولار ، مما أدى الى استهلاك نسبة ضخمة للغاية من مجمل حصيلة صادرات القارة . وارتفعت التزامات خدمة الديون الى نحو ٣٠ بليون دولار ومن المتوقع أن تتضاعف في منتصف التسعينات . وقد زاد من صعوبة عبء خدمة الديون الانهيار الحقيقي في أسعار السلع . فقد حصلت افريقيا على ١٨ مليار

دولار مقابل صادراتها السلعية في عام ١٩٨٨ ، ويقل هذا الرقم بالقيم الحقيقية بنسبة ٣٦ في المائة عما كان عليه عام ١٩٨٠ ، وبنسبة ٣٨ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٧٠ ، وقد تدهورت معدلات التبادل التجاري غير المواتية نتيجة لأزمة الخليج .

ومن الواضح انه لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر . وتدابير السياسات الشجاعة التي شرع الزعماء الافارقة في تطبيقها تنتزع ثمنا اجتماعيا باهظا من شعوبهم . وما لم يزد الدعم الدولي للانتعاش الافريقي ، فلا مفر من أن تصبح تكلفة التكيف الهيكلي والمبادرات الاقتصادية الاخرى أمرا غير محتمل لمعظم البلدان . ولا بد لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ أن ينفذ بالكامل في الاطار الزمني المتفق عليه . ويتعين على الجهات المانحة والمؤسسات متعددة الاطراف الرئيسية أن تفي بالتزاماتها بالكامل حتى يتسنى وقف مد الازمة الاقتصادية والاضطراب الزاحف وعكسهما في القارة الافريقية . وعلى نفس الدرجة من الاهمية تأتي الحاجة الى تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية التي لا تزال تعوق جهد الانتعاش في افريقيا . ويجب وضع تدابير منسقة لإزالة الحواجز التي تواجهها صادرات البلدان الافريقية . ويجب أن يقوم توافر الموارد على أساس مضمون وطويل الأجل ؛ وأن تبذل محاولات جادة لإلغاء الاعانات الموجهة الى جميع المنتجات الزراعية ، وعلى وجه الخصوص تلك التي تقوم بينها وبين الصادرات الافريقية منافسة مباشرة .

وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لتثبيت أسعار السلع الاساسية عند مستويات مجزية وتوفير التمويل التعويضي المناسب في حالة انخفاض حصيلة الصادرات .

إن الازمة الاقتصادية الافريقية ، أيا كانت مميزاتها الخاصة بها ، لم تبرز كظاهرة منعزلة ولا يمكن التعامل معها على هذا الاساس . فاصلاح النظام الاقتصادي والمالي الدولي أمر حيوي للانتعاش الافريقي ، وكذلك اتخاذ التدابير المحددة الرامية للتخفيف من حدة الازمة . وفضلا عن ذلك ، فإن إجراء تحسين شامل في البيئة الاقتصادية الدولية ، من شأنه أن ينشط النمو والتنمية في العالم النامي بأسره . وفرص التعاون الافقي التي تنشأ بذلك يمكن أن تعزز الى أبعد الحدود جهود افريقيا الرامية لوضع اقتصادها على مسار التنمية القابلة للإستمرار .

إن باكستان بلد صغير ، ولكنها تدرك مسؤوليتها تجاه البلدان الافريقية في سعيها لتحقيق التنمية الطويلة المدى . وفي آب/أغسطس ١٩٨٧ ، بدأت باكستان برنامج المساعدة الفنية لافريقيا ومدته خمس سنوات ويشمل حوالي ألف منحة للدراسة في معاهدنا وجامعاتنا في فروع شتى من المعرفة مثل الاعمال المصرفية ، والسكك الحديدية ، وشركات الطيران ، والادارة والطب ، والهندسة . هذا بالاضافة الى تقديم ٥٠ منحة زمالة على مستوى عال ، في اطار البرنامج ، للتدريب في مجالات إدارة الموارد المائية ، والري على نطاق صغير ، وزيادة الثروة الحيوانية . ونحن ندعو أشقاءنا الافارقة الى الاستفادة الكاملة من هذا الاسهام المتواضع في جهودهم لاستعادة نموهم وتحقيق الاعتماد على الذات .

إن الصعوبات التي تواجه افريقيا صعوبات هائلة ، وخطر الفشل سيؤدي الى كارثة بشرية . ولقد حان الوقت الآن للعمل المشترك لاعداد جدول أعمال استراتيجي لعقد التسعينات يضمن لافريقيا مستقبلا مزدهرا . ونحن واثقون من أن شعوب هذه القارة ، المخلصة لقيمها النبيلة ستتمكن من التغلب على صعوباتها الحالية ، مما يعيد الثقة بصدق الاعتقاد بأن هذه المنطقة العظيمة التي توارثتها شعوب شجاعة وموهوبة هي فعلا قارة الامل والمستقبل .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥